



PROVISIONAL
A/40/PV.97
12 December 1985
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس :	السيد ماكيكا	(نائب الرئيس)	(ليسوتو)
نم :	السيد أويوي	(نائب الرئيس)	(غابون)
نم :	السيد مارينسكو	(نائب الرئيس)	(رومانيا)

— تنظيم الأعمال

— تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) مشاريع القرارات

(د) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملغاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملغاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماكينا (ليستو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن استرعي انتباه الجمعية

العامة الى ما يلي :

يتذكر الممثلون ان الجمعية العامة حددت موعدا نهائيا الزاميا لا يتجاوز الأول من كانون الأول / ديسمبر ، لتقدم اللجنة الخامسة جميع مشاريع القرارات التي لها آثار على الميزانية البرنامجية . لكن رئيس الجمعية العامة تلقى طلبين رسميين لتمديد ذلك الموعد النهائي .

طلب رئيس اللجنة الاولى التمديد حتى ٦ كانون الأول / ديسمبر ، فيما يتعلق ببحث البنود ٦٦ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ من جدول الأعمال . وطلب رئيس اللجنة السياسية الخاصة ايضا تمديدا حتى ٦ كانون الأول / ديسمبر ، فيما يتعلق بالبنود ٧٦ و ٧٨ و ٨١ من جدول الأعمال . فضلا عن ذلك ، فهتم ان مشروع القرار الذي سيبحث في الجلسة العامة فيما يتعلق بالبنود ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٩ من جدول الأعمال له آثار تتعلق بالميزانية البرنامجية ، ومن ثم ، يتطلب الأمر تمديد الموعد النهائي في هذه الحالة ايضا .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود تمديد الموعد النهائي على النحو الذي أشير اليه ؟
تقرر ذلك .

البند ١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/40/23 ، A/AC.109/801 و Corr.1 ، ومن 802 الى 807 ، و 808 ، و Corr.1 ، ومن 809 الى 815 ، و 816/Rev.1 ، ومن 817 الى 820 ، و 827 ، و Corr.1 ، و 832 و 834) ؛
- (ب) تقرير الأمين العام (A/40/692 و Corr.1) ؛
- (ج) مشاريع القرارات (A/40/23) (الجزء الثاني) ، الفقرة ٤٢ : A/40/L.21 ،
(A/40/L.22) ؛
- (د) تقرير اللجنة الخامسة .

السيد عرنوس (الجمهورية العربية السورية) : أربعون سنة مضت على
 تأسيس منظماتنا العالمية وأنظار شعوب العالم تتطلع الى هذه المنظمة التي تشعر أن فيها
 الأمل في تخليصها من الظلم والقهر الذي تعيش فيه . لقد تخلصت شعوب عديدة من نير
 الاستعمار وكان ل اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - الذي احتفلنا فسي
 هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماده - أكبر الأثر في تجسيد المبادئ الواردة
 في الميثاق . والنجاح الذي تحقق منذ صدور هذا الاعلان يشكل تشجيعا لنا للاستمرار
 في هذه المسيرة بكامل القوة والزمخ حتى يتيسر للمجتمع الدولي ، بطريقة نهائية وحاسمة ،
 القضاء الكامل على جميع المظاهر والأشكال المتبقية للاستعمار .

لقد لعبت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وما تزال تلعب دورا أساسيا في تكثيف وتوجيه الجهود الدولية فسي طريق التنفيذ الكامل للاعلان .

وقد تشرف وفدى بعضوية هذه اللجنة منذ تأسيسها ، كما أسعدني شخصيا العمل برعاية السيد رئيس اللجنة السفير عبد الغني كوروما ، الذى أهنته على الطريقة الممتازة التي قاد بها أعمال اللجنة الخاصة ، وعلى الخبرة والحكمة التي مكنتنا من تتويج جهود هذه اللجنة بالنجاح الذى يعكسه التقرير امانا ، والذى كان لي شرف تقديمه للجمعية العامة صباح اليوم . واننا على ثقة بأن اللجنة ستواصل أداء مهمتها حتى يسزول آخر أثر من آثار الاستعمار من وجه الأرض ، ونأمل أن يكون قريبا جدا .

بالرغم من الانجازات الرائعة امانا والتي يدل عليها العدد الكبير من السدول التي انضمت الى هذه الهيئة العالمية ، فان هناك ملايين من البشر في أكثر من عشرين اقليما لا يزالون غير متمتعين بالحكم الذاتي وبالا استقلال في أوطانهم ، ولا يزال أكثر من أربعة ملايين فلسطيني محرومين من حق تقرير مصيرهم في أرضهم ووطنهم ، وكذلك لا يزال الملايين من الافريقيين في ناميبيا وجنوب افريقيا يخضعون لألوان من التمييز والاضطهاد العسكرى العنصرى ، ويعيشون في أوطانهم محرومين من حق المواطنة فسي ظل القهر والذل والاهانة ، وما زالت المنطقة تشكل أخطر بؤر الاستعمار التقليدى فسي أبشع صوره .

ان السيطرة الاستعمارية الأجنبية على الشعوب مآلها الفشل ومن المستحيل كبت تطلعات الشعوب الى الحرية والاستقلال . ان مصير أى اقليم مستعمر لا يمكن ان يتقرر دون مراعاة الرغبات الحقيقية لسكان هذا الاقليم والتي يعبرون عنها بحرية . ان ارادة هذه الشعوب الباسلة والتزامها ونضالها هي في النهاية التي مكنت الاقاليم التي استقلت وستمكن شعوب الأقاليم المستعمرة من تخليص نفسها من أغلال الأنظمة الاستعمارية .

وعندما نتحدث عن ظاهرة الاستعمار ، فاننا لا نستطيع ان نتجاهل أن أكبر مشكلتين يعاني منهما العالم اليوم هما مسألة حرمان الشعب النامي وشعب جنوب افريقيا من حقوقه الاساسية في وطنه ، وحرمان الشعب الفلسطيني أيضا من حقوقه المشروعة فسي العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة .

ان الجمعية العامة قد انشغلت منذ ايام في بحث مسألة ناميبيا وقبل ذلك ، كان مجلس الأمن يناقش هذه المسألة ، ولكن استعمال حق النقض حال دون أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته امام هذا الشعب المضطهد والاقليم المحتل .

ان من الحقائق الجوهرية بالنسبة للوضع في الجنوب الافريقي أن نظام بريتوريا لم يكن يستطيع البقاء ومواصلة الاحتلال وتحدى المجتمع الدولي لولا الدعم الكامل الذي يلقاه من بعض الدول الغربية التي التزمت بدعمه ومباركة عدوانه وحمايته من غضبة المجتمع الدولي .

ان التحالف والتعاون الوثيق بين هذا النظام والنظام العدواني في تل ابيب وخاصة في المجالين العسكري والنووي يلعب دورا خطيرا في تنسيق المخططات الامبريالية لاختراع شعوب الشرق الأوسط وافريقيا للتسلط العدواني .

ان التحرر السياسي الذي كان ثمرة واضحة للنضال الذي خاضته الشعوب المستعمرة قد أوصل هذه الشعوب الى استقلالها الذي لم يكن مصحوبا ودوما بالتحرر الاقتصادي ، ان المصالح الامبريالية تحاول العودة الى التسلط على الشعوب والتحكم في مقاديرها عن طريق الهيمنة الاقتصادية ان بعض الاقاليم لا تزال تخضع الى نظام من التبعية الاستعمارية كما وأن بعضها يستخدم لأغراض عسكرية بغية ضمان المصالح الاستراتيجية والعسكرية لهذه الدول الاستعمارية . ان بعض الدول ، وخاصة الولايات المتحدة ، لا تزال تبذل كل ما في وسعها لتأخير عملية ازالة الاستعمار عن هذه الاقاليم متذرفة بأشكال وأسما شتى مشتمل " المشاركة الحرة " و "الاتحاد السياسي " وهي ليست الا ستارا لإدامة السيطرة واضفاء الشرعية على عملية الضم .

ان التدابير العسكرية الامريكية في ميكرونيزيا هي موضع قلق بالغ لأنها اضافة لكونها تهدف الى تحويل الاقليم الى تابع مستعمر ورأس جسر عسكري استراتيجي فانها تقوم علىسس انكار حقوق السيادة لشعب الاقليم وتجاهل ارادته الحرة.

وفيما يخص مسألة بورتوريكو ، فان الجمهورية العربية السورية تؤكد مرة أخرى تأييدها الكامل لحق الشعب البورتوريكي في تقرير المصير وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، هـ هذا الشعب الذي يتمسك بهويته القومية رغم جميع المحاولات والضغط التي استمرت مايزيد عن ٨٥ عاما منذ بدء الاحتلال الاجنبي .

ان مسألة التنفيذ الكامل للاعلان لازال قضية جوهرية ، ويتحتم علينا الاستمرار في بذل جهودنا وتكثيف هذه الجهود من أجل انجاز هذه المهمة .

ان نضال الجمهورية العربية السورية ضد الاستعمار والعنصرية ينطلق من ايمانها بأن قضية الحرية واحدة ، ومن شعورنا بأنها في خط المواجهة مع العدو والمشارك ، سواء كان الاستعمار أو العنصرية أو الاباتايد أو الصهيونية ، فالعدو واحد وعلينا ان نتحمل المسؤولية حتى تسقط أنظمة القمع والاستعمار والعنصرية وحتى يطل فجر الحرية والكرامة لكل الشعوب .

السيد قدم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تحتفل الجمعية العامة في العام الحالي بالذكرى الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي يشتمل على اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وينص هذا الاعلان التاريخي على ان اخضاع اى شعب للسيطرة والاستغلال الاجنبيين يعد انكارا لأبسط حقوق الانسان . فهو اعلان بان الممارسات التي من هذا النوع تتنافى مع ميثاق منظماتنا وتعوق ايجاد مناخ من السلم والتعاون .

لقد جلب الاستعمار كظام المهانة والاهوال على الشعوب . وعن طريق اخضاع الشعوب وانكار حريتها وانسانيتها ، حظ الاستعمار من قدر الشعوب في المفهوم والممارسة على حد سواء . ومن ثم كان الاستعمار ، بوصفه نظاما يقوم على استغلال الانسان لأخيه الانسان ، شرا كريها لا بد من القضاء عليه . وبذلك كان اعتماد الاعلان تأكيدا لتصميم هذه المنظمة على القضاء على النظام الاستعماري . ومن ثم ، ينبغي الا تعتبر تلك الوثيقة ايذانا بعهد جديد في العلاقات الدولية الانسانية فحسب بل وواحدة من أعظم اللحظات في تاريخ الامم المتحدة .

وباعتماد الاعلان ، ألزمت الجمعية هذه المنظمة بأن تكفل تمتع جميع الشعوب بحقها الطبيعي الثابت الأصيل وفيير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وذلك هدف لم يرد في الميثاق فحسب بل ويعد في الواقع انعكاسا للمثل العليا للانسانية المتمثلة في الكرامة والعدالة الانسانية . ولقد ظلت تنزانيا ، التي حصلت على استقرارها في أعقاب اعتماد ذلك الاعلان ، ملتزمة التزاما راسخا باتباع تلك المبادئ وتنفيذ أهداف القرار ١٥١٤ (د-١٥) .

وان ننظر الى السنوات الخمس والعشرين الماضية ، نجد ان الكثير قد تغير . فتشكيل لجنة ال ٢٤ الخاصة كأداة لتعزيز اهداف الاعلان والسعي الدؤوب لتنفيذ ولايتها لعب دورا هاما في توعية الرأي العام الدولي بوجود القمع والاستغلال الاستعماريين وطبيعتهما الشريرة . وقد سحقت امبراطوريات استعمارية كانت عنيدة وحرونة ، واستسلمت امبراطوريات كانت سمعتها أقل سوءا لمطالب الشعوب في تقرير المصير . بيد أن تلك التغييرات لم تتحقق الا من خلال النضال الباسل المضني الذي خاضته الشعوب المضطهدة وحركات تحررها الوطني . كما أن بعض القادة المرموقين في عدد من الامم قدموا تضحيات كبرى في ذلك السبيل . فأسماء ادوارد موندلنين وأميلكار كابراي وهيربرت شيتبو قد حفرت بقوة في صفحات النضال من أجل الحرية . وهناك الآلاف المؤلفين من المقاتلين رجالا ونساء وأطفالا ممن ضحوا بحياتهم كيما تتمكن الأسرة

الأكبر والأمة والمجتمع الدولي الأوسع من التقدم صوب الحرية والاستقلال . لقد المهبتهم جميعا نار الحرية وكان الاعلان الوارد في الوثيقة ١٥١٤ (د - ١٥) مبعثا للتشجيع بالنسبة لغالبيتهم .

تلك الخلفية التاريخية تجعل بقاء الاستعمار حتى اليوم أمرا يتطلب انهاءه أعلى درجات اليقظة وأقوى الجهود من جانبنا . وما من مكان تتضح فيه شـرور الاستعمار بصورة أكثر وضوحا وأثاره بشكل أكثر خطورة اليوم لحالة ناميبيا . وقد كانت قضية استعمار جنوب افريقيا لناميبيا موضعا لمناقشة خاصة منذ أيام قليلة . فهذه قضية شغلت تفكيرنا الجماعي لفترة طويلة . وهي قضية لا يعتبر استمرار وجودها اهانة لا رادة المجتمع الدولي فحسب بل وقضية ذات عواقب وخيمة .

ونحن نذكر انه بعد ما بذل من جهود متضافرة ، اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة النقل السلمي للسلطة الى شعب ناميبيا . ولكن اليوم وبعد سنوات سبع من اعتماد تلك الخطة ، لا يزال شعب ناميبيا يعاني من السيطرة الاستعمارية لنظام جنوب افريقيا العنصرى . ولا يعتبر تحدى جنوب افريقيا وتشدد ها المستمر مجرد تعنت استعماري . فالوضع الاستعماري في ناميبيا يمثل مزيجا من العوامل التي تعتبر في جعلتها ظاهرة محفوفة بأكثر العواقب خطورة . وانها حالة العنصرية المؤسسية التي تشرف على اخضاع الشعب الناميبى والنهب البشع لموارده الطبيعية . انها حالة التحايل على حرية ناميبيا التي اصبحت رهينة لما تطلبه الاهداف الجيوسياسية والاستراتيجية للقوى الأجنبية . وأشار هنا تحديدا الى اقحام جنوب افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية لقضايا خارجية لا صلة لها بانها الاستعمار في ناميبيا . فاقحام تلك القضايا الخارجية لم يعرقل عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا فحسب بل وظل مثار قلق عميق لأن كل هذه مناورات أفرزت العملاء والعصابات ممن يخدمون مصالح الامبريالية من أجل السعي لعكس المكاسب التي حققتها البلدان المجاورة . ومن ثم ، يعتبر الاستعمار في ناميبيا خطرا مباشرا على السلم والأمن في المنطقة .

ان مسؤولية الجمعية عن تلك القضية واضحة . وعلينا أن نرفض رفضا باتا وقاطعا
كل المحاولات الرامية لعرقلة تمتع شعب ناميبيا بحقه الطبيعي والثابت في الحرية والاستقلال .
ان التزامنا ، والتزام هذه المنظمة بضمان انهاء الاستعمار في ناميبيا التزام كامل .
وقد كان ذلك جوهر مقرر الجمعية العامة عندما انتهت انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا
ولب مقرر مجلس الامن عندما اعتمد الخطة الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويعتبر هذا
الالتزام امانة - امانة سيتحقق الوفاء بها عندما يتمكن شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية
لافريقيا الجنوبية الغربية ممثله الوحيد والحقيقي من بلوغ هدف الحرية طبقا لما ورد في
الاعلان وفي ميثاق منظماتنا .

ان وجود الاستعمار وممارسته ، وهو الذي ينكر الحرية على المستعمرين ، ينتقص
من حريتنا جميعا . لأن الاستعمار ، كما ذكرت ، يحط من قدر البشرية . ومن ثم ، يتعين
علينا جميعا ان نبذل كل طاقاتنا لنكفل القضاء على الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره
أينما وجدت . ومتى فعلنا ذلك لن نكون قد كفلنا حصول الخاضعين للسيطرة الاجنبية
على الحرية فحسب بل وفي الواقع وسعنا من نطاق حريتنا .

ولمنظماتنا أن تفخر بحق بالدور الذي لعبته في مجال انهاء الاستعمار . الا أنه
لا ينبغي ، كما ذكرت ، قبل أن نسمح للتقدم المحرز أن يفضي بنا الى الاسترخاء
والتهاون أو التخلي عن يقظتنا . ان الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (١٥ - ١٥) يؤكد
بشكل قاطع حق جميع الشعوب في تقرير المصير والاستقلال .

ونحن، تعاشيا مع مقاصد الاعلان ، قد ناضلنا في سبيل قضية الحرية بصدق وعزيمة . ولا يجب ان تهن هذه العزيمة عندما ننتقل الى ما يسمى الاقاليم الصفـيرة الواقعة في المحيط الهندي وميكرونيزيا والمحيط الهادى والكاريبي وجنوب المحيط الأطلسي . فكسا هي الحال بالنسبة لتانمبيا ، لا يزال موقف تنزانيا تجاه هذه الاقاليم متسقا وواضحا . ونحن لا نزال نسترشد بمبادئ الميثاق والاعلان الوارد في القـرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

وما لا يمكن انكاره ان هذه الاقاليم تقتضي في معظم الاحوال ، بسبب سماتها وبيئتها الخاصة ، حولا خاصة ايضا لدى تطبيق الاهداف الاوسع نطاقا لمبادئ انهاء الاستعمار . فيرانه من المهم ان نلاحظ ان الاعلان أكد على ان شعوب تلك المناطق لها حق تقرير المصير ، بصرف النظر عن تعدادها أو مساحة أراضيها . ومقتضى هذا الحق ، يجب ان يتاح لها أن تقرر بحرية وضعها السياسي وتختار البدائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ترضيها .

وما من شك في ان التجربة العريضة التي اكتسبتها منظماتنا ذات قيمة عظيمة في هذا الصدد . والواقع ان لجنة الـ ٢٤ الخاصة اتصفت بالتجديد في نهوضها بالولاية التي أنيطت بها بموجب الاعلان ، لكنها تمسكت في الوقت نفسه بالالتزام المبدئي واحترام رغبات الشعوب المعنية مباشرة ، ونحن نؤكد ان اية محاولة ، سواء من جانب الدولة المعنية القائمة بالادارة او الدول المتحالفة معها ، لا جبار تلك الاقاليم على الخضوع لنماذج محددة سلفا ، محاولات تتنافى مع روح الميثاق ومقاصد الاعلان . ان هذه المحاولات غير مقبولة . ونحن نعرب في هذا الصدد عن قلقنا ازاء المحاولات التي تبذلها بعض الدول القائمة بالادارة لاستخدام الآليات الديموغرافية لادامة سيطرتها على الاقاليم المعنية . وقد أوضح التاريخ الحديث في جنوب المحيط الأطلسي وفي جنوب المحيط الهادى مدى خطورة هذه الممارسات وعدم جدواها . ويجب أن نحث في هذا الصدد ، المملكة المتحدة وفرنسا على الاستجابة لنداء التاريخ ومقتضيات البيئة الطبيعية للأقاليم المعنية .

ومما يسبب لنا قلقا مائلا ، استعداد بعض الدول القائمة بالادارة لتطبيق
أوصال بعض الأقاليم لاستخدامها في الأغراض الاستراتيجية والعسكرية للدول الاستعمارية
وحلفائها . ويجب على منظمنا أن تدوين بصورة قاطعة هذه الممارسات التي تعد اساءة
استخدام للأمانة واقحاما لشعوب بريئة في المخططات الحربية البشعة للدول الاستعمارية .
وختاما ، أود أن أكرر أن المبادئ المذكورة في الاعلان تنطبق على جميع الشعوب
دون تمييز او تحريف . ولا يمكن ان توجد اية مبادئ تعترف بالحرية لبعض الشعوب دون
سواها أو مبادئ تعترف بالسلامة الاقليمية لبعض البلدان دون غيرها . ومن هذا المنظر
نجد انه من البغيض ان تظل بعض الاقاليم مستعبدة من نطاق مهامنا مع انها لا تزال
خاضعة للسيطرة الاجنبية والاستعمارية . ويرى وفدي ان استبعاد هذه الاقاليم من
ولاية اللجنة الخاصة يتنافى مع نية الاعلان وروح الميثاق . ان اهتمامنا بحصول جميع
الشعوب على حقها في تقرير المصير والتمتع بحقها غير القابل للتصرف في الحرية
والاستقلال ينبغي ألا يكون انتقائيا . ان حرية الانسان لا تقبل التجزئة .
وبأمل وفدي ان تتخذ هذه الجمعية العامة الخطوات اللازمة لتصحيح هذا
القصور الذي يتيح عدم تطبيق الاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على
بعض الحالات الاستعمارية . فمن الضروري ، ونحن نحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين
للإعلان ، لا أن نضاعف من جهودنا في تلك المجالات التي نتناولها حاليا فحسب ،
بل وأن نستعرض أيضا الصورة الشاملة للسيطرة الاستعمارية حيثما وجدت . ويجب أن يظل
التزامنا التزاما بالانتهاء التام للاستعمار .

السيد اولياندرروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : ان الاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
الذي اعتمده الجمعية العامة منذ ٢٥ عاما مضت ، وثيقة ذات أهمية تاريخية حقيقية .
فقد ساعد ذلك الاعلان على تغيير مصير كثير من الشعوب المستعمرة وأصبح منشورا دوليا
مناهضا للاستعمار ووفرا أساسا معنويا وسياسيا وقانونيا محددًا لنضال الشعوب المضطهدة
في سبيل تحررها .

وقد بدأت هذه الشعوب ، استنادا الى الاعلان ومساندة البلدان الاشتراكية والبلدان غير المنحازة ، تضطلع بأنشطة جديدة مناهضة للنظام الاستعماري الامبريالي . ويشعر الوفد السوفياتي اليوم ، في ضار الاحتفال واسع النطاق بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية العامة لهذه الوثيقة ، بارتياح عميق لأن الاتحساد السوفياتي كان صاحب فكرة وضع الاعلان الخاص بانها الاستعمار .

فقد ساعد ذلك الاعلان الخاص بانها الاستعمار ، الذي صيغ بالجهود الجماعية لدول كثيرة ، على تضافر جهود القوى المحبة للحرية في جميع القارات وتعبئتها في عمل حاسم يستهدف ازالة النظام الاستعماري المشين وضمان حقوق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال .

وقد وجهت على مر السنوات الخمس والعشرين الماضية ، ضربات قاصمة الى النظام الاستعماري الامبريالي . وحدثت تغيرات بعيدة المدى في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وأوقيانوسيا . وبعد ١٩٦٠ قامت على أنقاض الامبراطوريات الاستعمارية التي كانت قوية فيما مضى ، ٧٠ دولة مستقلة جديدة ؛ وأصبحت تلك الدول اعضاء كاملة العضوية في الامم المتحدة ، وأصبح الدور الذي تضطلع به على الساحة الدولية حقيقة واقعة ، فقد سمع في جميع انحاء العالم صوتها الملتزم الذي دوى من فوق منصة الامم المتحدة ، وفي منظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز ، وفيها من المحافل الدولية . ان ذلك انجاز تاريخي كبير لعصرنا وانجاز للامم المتحدة . وليس النجاح الذي أحرز في تنفيذ الاعلان محل شك . غير أننا لا نستطيع اليوم ان نقول ان أهداف الاعلان قد تحققت بالكامل أو ان عطية انها الاستعمار قد أنجزت ؛ فما زال من المتعين بسندل جهود كبيرة حتى لا يظل بوسع الاستعمار والعنصرية وسياسة الفصل العنصرية مواصلة تسميم المناخ الدولي ، وحتى تختفي من ظهر الأرض الى الأبد .

في آونة قريبة ، بحث مجلس الامن والجمعية العامة الحالة في ناميبيا . فضال الشعب النامبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)

في سبيل استقلاله ضد الاستعمار العنصرى في جنوب افريقيا أصبح يتسم الآن بأهمية بالغة ، وقد ظلت الامم المتحدة تحاول ، لأكثر من عقدين ، بطرق كثيرة ، ان تصارس الضغط على نظام بريتوريا لا يجباره على منح الاستقلال لناميبيا . غير أن كل هذه الطرق تبين عدم جدواها . ولذا قدمت البلدان غير المنحازة الى مجلس الأمن مشروع قرار تقترح فيه اتخاذ تدابير أكثر حسما ضد الاستعماريين في جنوب افريقيا ، بما في ذلك توقيع المعقوبات الالزامية الانتقائية .

وكان من المؤسف أن استخدم عضوان دائمان من الدول الاستعمارية حق النقض في مجلس الأمن ضد مشروع قرار بلدان عدم الانحياز . وذلك ، تكون قوى الاستعمار الدولي المشتركة هي التي حالت ، مرة أخرى ، دون حصول شعب ناميبيا على حريته واستقلاله . وفي ظل هذه الظروف ، وحتى بكل الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية بالنجاح ، من الأهمية بمكان أن توحد البلدان الأفريقية وبلدان عدم الانحياز جهودها في عمل نضالي مشترك مع جميع الذين يؤيدون تحرر الشعوب المضطهدة ، حتى يتسنى عزل قوى الاستعمار سياسيا ، وتصعيد الضغط على جنوب افريقيا وحمايتها ، وإرغام الاستعمار على الانسحاب في نهاية المطاف .

ان الاتحاد السوفياتي يؤيد بقوة مطالب البلدان الأفريقية وبلدان حركة عدم الانحياز والنداء الذي وجهته الجمعية العامة للأمم المتحدة الى مجلس الأمن لتوقيع عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . فهذا النداء أصبح يمثل رغبة الرأي العام العالمي بأسره . ولا يعوق تنفيذ هذه الرغبة الا صوتا د ولتين استعماريتين ، تصوتان علانية لانتقاد نظام بريتوريا . ويتعين علينا ان نعمل على ان يحترم أولئك الذين يزعمون أن في بلدانهم مجتمعات ديمقراطية نداء الأغلبية الساحقة من دول وشعوب العالم ويجبروا حليفهم التاريخي العنصري على منح الاستقلال لشعب ناميبيا الذي طال معاناته . وينبغي أن تقدم الأمم المتحدة كل دعم ممكن لحركة التحرر الوطني في ذلك البلد بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ولا يمكن لأية مناورات يقوم بها المستعمرون للتوصل الى حل من حلول الاستعمار الجديد لمشكلة ناميبيا ان تغير من الوضع القائم ، وهو أن سوابو كانت وما تزال المشغل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا المكافح .

وفي جزء آخر من العالم ، في المحيط الهادئ ، يجري تطبيق وضع من أوضاع الاستعمار الجديد قسرا على اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول برعاية الأمم المتحدة . ففي ميكرونيزيا تقوم الدولة القائمة بالادارة ، تحت شعار الانضمام الحر الى الكومنولث ، بضم

شعب واقليم ميكرونيزيا اليها ، وتحويل ذلك الاقليم الى نقطة انطلاق عسكري استراتيجي لوزع
أخطر أنواع أسلحة الدمار الشامل واختبارها ، بما في ذلك الأسلحة النووية والكمبائنسة .
وأنشطة الولايات المتحدة هذه تتعارض مع مقاصد الحياية وميثاق الأمم المتحدة وعلان انها
الاستعمار . والأمم المتحدة تتحمل بمسؤولية ميكرونيزيا وفقا لميثاق المنظمة ، وأي تغيير في
الوضع الاستراتيجي للاقاليم المشمولة بحمايتها ، بما في ذلك اقليم ميكرونيزيا ، لا يمكن أن
يكون الا بموجب قرار يصدره مجلس الأمن وليس على نحو انفرادي بقرار تتخذه الدولة القائمة
بالادارة .

وقد ظلت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بانها الاستعمار تناقش الحالة في
بورتوريكو طوال سنوات عديدة . وقد أكدت من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف
في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لعلان انها الاستعمار . الا أن الدول الاستعمارية
ما زالت اخذة ، رغم كل ذلك ، في تحويل الاقاليم التابعة لها الى حصون عسكرية استراتيجية
ونقط انطلاق لشن العدوان . وأحد الأمثلة على ذلك وجودها العسكري واقامتتها القواعد
العسكرية وحقول التجارب في ميكرونيزيا وغوام وبورتوريكو وديبيغو غارسيا ورمودا وجزر فوكلاند
(مالفيناس) .

وما يتسم بخطورة خاصة بالنسبة لشعوب الاقاليم التابعة ، العسكرية النووية لتلك
الأقاليم بما يتناقض وتطلعات كثير من الدول والشعوب لانشاء مناطق سلم خالية من الأسلحة
النووية في مناطقها الجغرافية ، ولا سيما في المحيط الهادئ والمحيط الهندي .
وترجع معارضة القوى الاستعمارية العنيدة للتنفيذ الكامل والنهائي لعلان انها
الاستعمار الى طبيعة الاستعمار ذاته ، كما ترجع أولا وقبل كل شيء الى المصالح العسكرية
والاستراتيجية والاقتصادية لتلك القوى . فالابقاء على نظم الاستعمار والاستعمار الجديد
في الأقاليم التابعة يكفل أفضل الظروف المواتية للشركات عبر الوطنية لكي تواصل تحقيق
الأرباح الطائلة ، من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للاقاليم المستعمرة ونهبها
بلا حدود . ان الاستعمار والاستعمار الجديد يقوضان السلم والامن الدوليين . فالسود

الاستعمارية جاهدة في الابقاء على ممتلكاتها حتى ان اقتضى الأمر شن حروب استعمارية واسعة النطاق ، كما كانت الحال في النزاع بشأن جزر فوكلاند (مالفيناس) . بل وان تلك الدول تقوم الآن علانية بشن هجمات مسلحة على الاقاليم التابعة الصغيرة لاعادة الاستعمار اليها ، كما حدث في حالة غرينادا .

ولذا سيساعد القضاء الكامل على الاستعمار على تحسين المناخ الدولي وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

ومن الافراط في تبسيط الأمور الادعاء بأن تنفيذ اعلان انهاء الاستعمار يقتصر على الاعلان الرسمي لاستقلال الدولة أو اعلان الحكم الذاتي للاقاليم المستعمرة والاقاليم الموضوعة تحت الوصاية والاقاليم التابعة . فشعوب المستعمرات السابقة والاقاليم التابعة يجب ان تنال استقلالها الاقتصادي أيضا . ان ينبغي أن تحرر تلك الشعوب أنفسها من الهيكل الاستعماري في المجال الاقتصادي وفي مجالات الثقافة والتعليم والاعلام . ولهذا الاسباب بالذات يطلب اعلان انهاء الاستعمار بالقضاء قضا تاما على الاستعمار بجميع أشكاله وصوره .

والاتحاد السوفياتي يؤيد بقوة المطالب المعادلة للبلدان النامية بأن تمتد عطية انهاء الاستعمار الى المجال الاقتصادي . وفي الرسالة الموجهة الى المشتركين في الاجتماع الاستثنائي لاحتفال الجمعية العامة للأمم المتحدة بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أكد الأمين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، السيد نيكولاي غورباتشوف ، بصفة خاصة على أن :

" من واجب الأمم المتحدة أن تشارك مشاركة كاملة في الجهود المبذولة

للتعجيل بعطية انهاء الاستعمار الاقتصادي واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وديمقراطي . ويتعين على المنظمة أن ترفع صوتها ضد استغلال البلدان النامية على أيدي الاحتكارات عبر الوطنية ، ضد نهب موارد ها الطبيعية وخنق اقتصاداتها بايقاعها في شرك الديون ؛ وينبغي لها ان تؤيد احتجاجاتها ضد الاستعمار الجديد في المجال "الثقافي" و "الاعلامي" وسائر

أشكال الاستعمار الجديد " . (A/40/757 ، ص ٨)

A/40/PV.97

ان الدول الاستعمارية والبلدان التي تساند ها تطرح الان حجة مفادها أن الاستعمار لم يعد له وجود باستثناء ناميبيا ، وان اجراء مناقشة بشأن الاستعمار في الأمم المتحدة غير ذي فائدة في الواقع لأنه ليس هناك ما يمكن ان يقال بشأنه . ولذلك ، ينبغي ، فيما يقولون ، أن نسدل الستار على هذه المسألة ونضع حدا لأنشطة الأمم المتحدة المناهضة للاستعمار . وهذه الطريقة ، يودون انها جميع مناقشات الأمم المتحدة بشأن مسائل انها الاستعمار ، وبمافظون في نفس الوقت ، لا على أشكال الاستعمار التقليدية فحسب ، بل ويتسحون ، وهذا أمر له خطورة خاصة ، لاستحداث أشكال منوعة من الاستعمار الجديد .

وسيلة من الوسائل المتعددة التي يتنكر الاستعمار والاستعمار الجديد وراء قناعها هي الدعاية الغربية التي تقول ان مسألة انها الاستعمار اصبحت اليوم انعكاسا لنزاع الشرق والغرب في المقام الاول . وهذه حجة كاذبة ، لان مسألة انها الاستعمار كانت وما تزال نزاعا بين حركات التحرر الوطني في افريقيا وفي مناطق أخرى من العالم ، من جانب ، وقوى الاستعمار المتحدة والمعنصرة والامبريالية ، من جانب آخر . وأولئك الذين دأبوا على ان يقصروا تفكيرهم على مصالحهم الخاصة ينظرون الى مسائل انها الاستعمار ببساطة في سياق المنافسة بين الشرق والغرب ، لكن هذا يمثل في عصرنا دعوة الى افكار عفا عليها الزمن والعودة الى الفكر الامبريالي ، وهو ما ينكر حق أغلبية الدول في ان تفكر وتقرر لانفسها وارانها المستقلة وتكافح في سبيل حقوقها .

ونود أن نؤكد على الدور الايجابي الذي لعبته اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بالأنشطة المناهضة للاستعمار . وقد رأس تلك اللجنة في السنوات الاخيرة ممثل سيراليون السفير كوروما ، واضطلعت اللجنة بأعمال ضخمة في مجال دراسة حالات الاقاليم المستعمرة والتابعة ، وأعدت مقررات ينبغي أن تحظى بدعم واسع النطاق هنا في الجمعية العامة .

كما أعدت اللجنة أيضا مشروع قرار فيما يتعلق بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يمكن استخدامه كبرنامج لمزيد من النضال الذى تشنه الأمم المتحدة بغية القضاء على الاستعمار قضا مبرما .

وقد قدّم الاتحاد السوفياتي وسيظل يقدم كل الدعم والتأييد لحركات التحرير الوطنية وللشعوب التي تكافح من أجل حريتها واستقلالها مسترشدا في ذلك بسياسته المبدئية . وسيظل بلدى مستقبلا يبذل قصارى جهده في سبيل التنفيذ الكامل المبرر للاعلان ، وسيعزز الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة صوب القضاء الكامل نهائيا على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى بكل اشكالها ومظاهرها .

السيد كريشنا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتاحت

لوفدى فرصة طرح آراءه حول البند قيد البحث في اللجنة الرابعة في الشهر العاظمى ، ولذا لا أنوى أن أثقل على هذه الجمعية العامة تكرر تلك الآراء .

تتصف هذه المناقشة بطابع خاص أكثر من ذى قبل ، لأننا نجد أنفسنا عند منعطف تاريخي خاص فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة لانها الاستعمار . ولقد اتصفت المناقشة بهذا الطابع الخاص نتيجة للحقيقة الماثلة في أننا وصلنا العام الخامس والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذى اعتمده الجمعية العامة هذه في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) بتاريخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ . ولم تتح لوفدى فرصة المشاركة في المناقشة التي جرت في الجلسة الرسمية التي عقدتها الجمعية العامة في ١٦ تشرين الأول / أكتوبر لهذا العام للاحتفال بتلك الذكرى . وبالتالي ، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنحيي الدور الحيوى الذى يستحق الاشادة الذى تقوم به الأمم المتحدة في مجال انهاء الاستعمار ، لا سيما بعد اعتماد الاعلان وانشاء لجنة ال ٢٤ الخاصة .

فبعد أن كانت الأمم المتحدة تضم ٥١ عضوا هم الذين وقعوا على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، وصل عدد أعضاء هذه الجمعية العامة اليوم

الى ١٥٩ عضوا . وكان خروج ثلثي الدول أعضاء هذه المنظمة من الوضع الاستعماري والتحول الى دول ذات سيادة خلال العقود الاربعة العاضية ، وفي الأغلب منذ عام ١٩٦٠ ، في حد ذاته ، دليلا بليغا على عملية التحول الثوري في العلاقات الدولية التي نشأت نتيجة عملية انهاء الاستعمار . وبهذا اقترنت الأمم المتحدة من هدفها المنشود : هدف العالمية .

ورغم أن الاستعمار أصبح لحسن الحظ كابوسا من كوابيس الماضي ، إلا أنه لم يقضى عليه قضاء نهائيا بعد . فما زالت له آثار في أجزاء من العالم أبشعها في ناميبيا حيث يواصل النظام العنصري المتعنت المتغطرس احباط ارادة المجتمع الدولي . لقد تناول وفد بلدي مسألة ناميبيا خلال مناقشة الموضوع في الجمعية العامة هذه منذ أيام . ويكفي أن أكرر أن عجز الأمم المتحدة المتواصل عن التعجيل بتحقيق استقلال ناميبيا بعد انقضاء قرابة عقدين من أخذها المسؤولية المباشرة عن الاقليم على عاتقها ، لا يعتبر دليلا ايجابيا على مصداقيتها وسلطتها . كما ان النظام المتعنت نفسه في بريتوريا ما زال يكبل الأغلبية الساحقة من شعبه بالأصفاد .

وفي الشرق الأوسط ما زال شعب فلسطين الباسل محروما من وطنه الذي له الحق فيه ، وما زالت الجهود الرامية الى انهاء الاستعمار في الصحراء الغربية محبطة . وكل ذلك يعتبر أدلة وفيرة على أن الظاهرة الاستعمارية ما زالت قائمة في مناطق كثيرة من العالم ، وان لم تكن مزدهرة فيها ، وان انهاء الاستعمار ما زال يشكل تحديا مستمرا .

ان لجنة ال ٢٤ الخاصة تستحق الاشادة على مساعيها المتفانية للنهوض بمصالح شعوب الاقاليم التي لا تتفع بالحكم الذاتي واعلاء حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وكذلك نشيد بالسفير كوروما رئيس اللجنة الخاصة والذي سبقه في هذا المنصب عدد كبير من الرؤساء الموقرين لهذه الهيئة المحترمة الذي اداروا شؤون اللجنة بكرامة وجدارة .

ويقدم لنا تقرير اللجنة الخاصة صورة شاملة للأوضاع السائدة في شتى الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي والمدرجة على جدول أعمالها . وهو يعطي انطبعا واضحا بمدى تعقد كل حالة ، والهوية المميزة لكل اقليم وشعب ، وصفاته الخاصة التاريخية والجغرافية وموارده ومشاكله واهتماماته ورغباته وتطلعاته . ويتبع من ذلك منطقيا ان انهاء الاستعمار لا يشمل تطبيقا لصيغ جامدة في كل مكان ، ان يجب أن يقرر شعب كل اقليم ، بحرية ، ومن موقع العارف بالأمر ، ما يتفق ومصالحه ، لاسيما فيما يتعلق بوضعه السياسي المقبل . ومن واجب كل الأطراف المعنية ، وبالأخص الدول القائمة بالادارة ، أن تيسر التعبير الحر عن رغبات تلك الشعوب .

وأود ان أختتم كلمتي بأن أكرر تأييد وفد بلدي الدائم والمبدئي للكفاح ضد الاستعمار ، وهو تعاطف يضرب بجذوره في كفاحننا نحن من أجل الحرية ويسبق حتى حصولنا على الاستقلال . ففي الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء جواهر لال نهرو أمام الجمعية العامة عام ١٩٤٨ ، أي بعد عام من حصول الهند على حريتها ، قال :

” نحن الذين عانينا في آسيا من جميع شرور الاستعمار والسيطرة الامبريالية قد الزمنا أنفسنا بطريقة حتمية بحرية كل بلد مستعمر آخر . . . وان أية دولة ، كهيرة كانت أم صغيرة ، تعرقل حصول هذه الشعوب على حريتها تلحق الضرر بالسلم العالمي .

” فالدول الكهيرة كالهند ، التي خرجت من مرحلة الاستعمار ، لا تقبل أن تظل بلدان أخرى تحت نير الاستعمار ” .

هذه الكلمات تعبر بكل بلاغة عن ايماننا بأن حريتنا لا تكتمل الا بحصول جميع الشعوب المستعمرة على حريتها في كل مكان . تلك هي الروح التي اهتدى بها منهجنا ازاها انهاء الاستعمار . وسوف تظل هذه الروح تلهمنا حتى يتحقق القضاء على آخر أثر من آثار الاستعمار في عالمنا .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب

وفد بابوا غينيا الجديدة بهذه الفرصة للمشاركة في المناقشة بشأن انها* الاستعمار . ونفتنم هذه الفرصة لكي نشجب الاستعمار ونناشد أولئك الذين يكرسونه أن يحرروا الشعوب التي تعاني من هذا التراث البائد . ان الاستعمار يحط من قدر الشعوب المستعمرة ويستغلها وفوق كل ذلك يحرمها من حقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وتعرب بابوا غينيا الجديدة عن استنكارها للاستعمار حيثما وجد .

ان السياسات الاستعمارية التي تتصف بالجرى ورا* المصالح الذاتية هي من المعالم المشتركة في كثير من الأقاليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية اليوم . فحيثما بدأ وجود لتحرك صوب انها* الاستعمار ، واكته في الغالب ظروف أو أطر تؤدي الى ادامة الاستعمار الجديد .

ولا يمكن لأحد أن ينكر ان المصالح الذاتية للدول الاستعمارية هي لب الاستعمار أو ان ذلك يقترن عادة بالتمييز العنصري والحضارى . فالى متى ستظل الشعوب تعاني من أعباء* الاستعمار التي تفرضها القلة من أجل مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ؟

ومن سوء الحظ البالغ انه مازالت هناك بلدان تواصل السعي وراء مصالحها الضيقة على حساب رفاه اخواننا من البشر ، في يومنا هذا وفي عصرنا هذا ، وبعد انقضاء ٢٥ عاما على اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٦٠ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وبابوا غينيا الجديدة تؤيد تأييدا تاما روح اعلان عام ١٩٦٠ الذي أعلن :
 " ان اخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل انكارا لحقوق الانسان الأساسية ، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين . . . " [وانه] " يصار الى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة في الأقاليم المشمولة بالوصاية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، أو جميع الأقاليم الأخرى التي لم تنل بعد استقلالها ، لنقل جميع السلطات الى شعوب تلك الأقاليم ، دون قيد أو شرط ، ووفقا لارادتها ورغبتها المعرب عنهما بحريية ، دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون ، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين " . (القرار ١٥١٤ د - ١٥) ، الفقرتان (١ و ٥)
 وحتى يمكن للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ان تمارس حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، ينبغي للدول الاستعمارية أن تبدي رغبة حقيقية في انها استعمار هذه الشعوب ، من خلال الالتزام ، بلا أدنى تحفظ ، بالمبادئ المقبولة عالميا والواردة في اعلان عام ١٩٦٠ .

ان حقوق شعوب ناميبيا وكاليدونيا الجديدة والصحراء الغربية وميكرونيزيا وغيرها التي تريد ان تتبوأ مكانها الطبيعي بين الدول ينبغي ان تحترم بدون تحفظ . لماذا يتعين على هذه الشعوب الا تتحرك تدريجيا نحو ذلك الهدف ؟

وهناك أولئك الذين يفتنمون كل فرصة ليجعلونا نعتقد ان وجودهم في تلك الأقاليم أمر مرغوب فيه ، وأن الحق في تقرير المصير أو الاستقلال يمكن أن يكون موضع تفاوض ، ويمكن أن يباع ويشترى . فهل الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أقل استحقاقا من غيرها لحقوق الانسان التي نتحدث عنها جميعا ببلاغة فائقة ؟ ان ما يصلح لنا يصلح لهم

أيضا . والاخلاص من جانب الجميع أمر مطلوب تماما لمساعدتنا على وضع نهاية لكل أشكال الاستعمار ، ومن سوء الحظ اننا استمعنا الى الكثير من العبارات الخطابية المراوغة لفترة أطول من اللازم .

وتبرز الحالة في ناميبيا في نظر المجتمع العالمي كشكل من أسوأ أشكال الاستعمار والمفارقة الكامنة فيها أن ١٥٨ بلدا استنكرت موقف جنوب افريقيا ، واعتمدت تدابير ، كما اعتمدت قرارات قرارا بعد قرار ، ومع ذلك مازالت جنوب افريقيا تتحدى رغبة المجتمع الدولي ، وسبب ذلك ان البعض منا مغامرون كما قال رجل دولة افريقي بارز في بيانه خلال المناقشة العامة بمناسبة الذكرى الأربعين لانشاء هذه المنظمة . وهذا قول صدق ، لأن الكيريسر يغامرون في هذه المنظمة جريا ورا* مصالحهم الانانية .

ويؤمن وفد بابوا غينيا الجديدة أن كل سبيل لاكمال الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) قد استكشف ، الا ان ذلك لم يجد شيئا حتى الآن بسبب تعنت النظام العنصرى لجنوب افريقيا . ولم يعد هناك وقت للخطابيات أو المزيد من القرارات . لقد حان الوقت لأولئك الذين يملكون قدرة التأثير على جنوب افريقيا مباشرة ليبدوا بعض الاحترام الحقيقي لصبر شعب ناميبيا ومعاناته وذلك بابداء* الارادة السياسية اللازمة لاحداث التغييرات التي تلبس تطلعات ذلك الشعب .

ويؤمن وفد بلدى بأن الحالة في الصحراء الغربية مازالت تمثل قضية من قضايا الممارسة الحقيقية لتقرير المصير . لذلك ، تبيننا مشروع قرار يطالب بتقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وفقا للروح الكاملة للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذى أعلنته الجمعية العامة في عام ١٩٦٠ . ونحن نحث كل الأطراف المعنية على أن تمهد السبيل للدخول في حوار من شأنه أن ييسر التوصل الى تسوية مبكرة للخلافات الموجودة حاليا من أجل أن نكفل لشعب الصحراء الغربية ممارسة حقيقية لحق تقرير المصير والاستقلال .

وتهتم بابوا غينيا الجديدة ، شأنها شأن غيرها من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ ، اهتماما خاصا بالأقاليم التابعة المتبقية في منطقة المحيط الهادئ .
ويسعدنا حقا ان نلاحظ انه بعد سنوات من المفاوضات التي طالت بين الولايات المتحدة وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية انه قد تسنى التوصل الى اتفاق المشاركة الحرة بين الأطراف ، وان التدابير المناسبة تتخذ للمصادقة عليه . ونحث حكومة الولايات المتحدة على ان تحترم الترتيبات المتفق عليها أصلا بموجب ذلك الاتفاق الذي تفاوض بشأنه الطرفان وقبلاه .

وعلى عكس ما حدث بالنسبة لجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية فان كيانا سياسيا ثالثا في الأقاليم المشمولة بالوصاية في منطقة المحيط الهادئ - هو بالاو - عليه التوصل الى اتفاق مشاركة حرة ملائم مع الدولة القائمة بالادارة . ونحن على ثقة من أن هذا الطريق المسدود لن يستمر طويلا ، وأن الطرفين سيتوصلان سريعا الى صيغة متفق عليها بينهما تتيح لأهالي بالاو ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير في أقرب وقت ممكن .
وهناك اقليم آخر يهتم بابوا غينيا الجديدة بشكل خاص ، هو كاليدونيا الجديدة . ويسعد بلدي أن يشير الى أن مسألة كاليدونيا الجديدة قد نوقشت في اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في لواندا ، ونحن نعتبر ذلك تطورا هاما . ومما هو جدير بالذكر أيضا ان عددا متزايدا من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة يبدى اهتماما بضرورة انهاء استعمار كاليدونيا الجديدة ، ومثل هذا التضامن الدولي ازاء الأمور المبدئية الهامة أمر ليس جديرا بالاشادة فحسب ، بل ويتفق أيضا والتزامنا بميثاق الأمم المتحدة الذي نرتبط به جميعا . فضلا عن ذلك ، فان البلاغ الصادر عن الاجتماع الذي عقده مؤخرا رؤساء حكومات بلدان الكمنولث في جزر البهاما أقر ضرورة انهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة .

ان أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ ملتزمون التزاما كاملا بأن يمكّن شعب كاليدونيا الجديدة من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وقد ظلت الدعوة لاستقلال كاليدونيا الجديدة مدرجة على جدول أعمال المحفل لسنوات طويلة ،

وكل بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ تود أن ترى كاليدونيا الجديدة وقد حصلت على استقلالها سلميا في أقرب وقت ممكن .

وأود ان استرعي نظر السادة مثلي الدول الى وثيقة الجمعية العامة A/AC.109/847 التي تتضمن بعض المعلومات الهامة بشأن الحالة الاستعمارية المؤسفة التي وصلت اليها كاليدونيا الجديدة اليوم .

لقد كانت كاليدونيا الجديدة مدرجة على قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حتى عام ١٩٤٧ ، عندما قامت فرنسا منفردة بسحبها من قائمة الأمم المتحدة . وقد بدأت المقاومة التاريخية للاستعمار من جانب السكان الأصليين في كاليدونيا الجديدة في عام ١٩٧٨ ، ومازال نضالهم مستمرا حتى يومنا هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لمثل فرنسا في

نقطة نظام .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يرى الوفد الفرنسي انه مضطر الى الاشارة الى ان الممثل الدائم لهابوا غينيا الجديدة يتناول مسألة ليست مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة . لقد دفعني افتقاره الى ضبط النفس والدقة في اختيار كلماته الى التدخل . ولم تكن هذه هي الحال صباح اليوم عندما تكلم ممثل نيوزيلندا الذي سأرد عليه هذا المساء . وحتى أكون واضحا ، انكر بأن كاليدونيا الجديدة ليست واردة على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وبالتالي فانها ليست مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة ، ولم يرد ذكرها في بيانات الوفود المشتركة في المناقشة . وفي ظل هذه الظروف ، أطلب اليكم ، سيدى الرئيس ، أن تتكرموا بتذكير ممثل هابوا غينيا الجديدة بأن يلتزم بجدول الأعمال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اني واثق من أن الممثل الدائم لهابوا غينيا الجديدة قد أصفى بانتباه الى ملاحظات ممثل فرنسا الدائم ، واطلب اليه مواصلة كلمته واضعا تلك الملاحظات في اعتباره .

السيد لوهيا (هابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا نتناقش بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وهو في رأسي يغطي كل الأقاليم التابعة حيثما وجدت .

ان السياسات الاستعمارية التي تنتهجها السلطة القائمة بالادارة تمس الى حد كبير بحق شعب الكاناك غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . لقد أصبح شعب الكاناك أقلية في وطنه ، وأصبح أقل عددا مما كان عليه وقت الاستعمار . ومع ذلك فان ذلك الشعب ، بوصفه مجموعة عرقية ، يشكل أغلبية في كاليدونيا الجديدة ، وعلى هذا الأساس يكون عاملا هاما لا بد من وضعه في الاعتبار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتذر لاضطراري الى مقاطعة الممثل الدائم لهابوا غينيا الجديدة ، لكن ممثل فرنسا يطلب مرة أخرى التكلم في نقطة نظام وأعطيه الكلمة .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ألاحظ ، مع الأسف ، ان ممثل بابوا غينيا الجديدة لا يأخذ ملاحظاتكم في اعتباره ، سيدى الرئيس ، ويواصل تناول صلب موضوع غير مدرج على جدول الأعمال . وربما يكون الممثل قد نسى النظام الداخلي ، والولاية التي نلتزم بها جميعا ، وفي هذه الحالة لابد من تذكيره بهما . ويكفي أن نشير الى حقيقتين بديهيتين سبق ذكرهما : ان كاليدونيا الجديدة ليست مدرجة على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وانه لا يحق للمتكلمين المشاركين في المناقشة المتعلقة بانهاء الاستعمار الاشارة الى أقاليم لا تظهر على تلك القائمة . وفي ظل هذه الظروف أرجو منكم مرة أخرى ، سيدى الرئيس ، ان تذكروا ممثل بابوا غينيا الجديدة بواجباته ، وأن تطلبوا اليه ، مرة ثانية ، أن يلتزم بجدول الأعمال ، وهذا معناه أن يغير الموضوع ، أو أن ينهي بيانه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذكر الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة أن يأخذ في اعتباره عندما يواصل كلمته ، ملاحظات الممثل الدائم لفرنسا .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر ممثل فرنسا بأن القرار ٦٦ (د - ١) الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٦ ، تضمن كاليدونيا الجديدة ، وبأنه في عام ١٩٤٧ قامت فرنسا من جانب واحد ، في رسالة ، بسحب كاليدونيا الجديدة من القائمة . وحتى يومنا هذا لم أرى قرار لهذه الجمعية باستبعاد كاليدونيا الجديدة من القائمة . واسمحوا لي أيضا ان اذكر الجمعية العامة بأن محكمة العدل الدولية لاحظت ان قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ينطبق على كل الشعوب والأقاليم التي لم تحصل بعد على استقلالها . ومن ثم ، فان هذا القرار ينطبق على كاليدونيا الجديدة مثلما ينطبق على أى اقليم مشمول بالوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي . ان شعب الكاناك ، عن طريق جبهة تحريره ، قد أوضح بجلاء تصميمه على أن يؤكد من جديد سيادته الإقليمية ، وأن يستعيد وحدته وهويته بوصفه شعبا .

وتود بابوا غينيا الجديدة أن تجرى على الفور اصلاحات انتخابية في كاليدونيا الجديدة ، قبل القيام بعملية تقرير المصير . وبصفة خاصة تؤيد بلا دى الرأى القائل بضرورة قصر حق المشاركة في الانتخابات وفي الاستفتاء المقترح على من يكون آباؤهم أو امهاتهم من مواليد كاليدونيا الجديدة ، بالاضافة الى الكانك ، وهم سكان كاليدونيا الجديدة الأصليون . ان الاقتراح الحالي يعطي الحق لأى شخص يكون قد عاش في كاليدونيا الجديدة لمدة ثلاث سنوات في المشاركة في الاستفتاء المقترح اجراؤه في ١٩٨٧ بشأن مستقبل الاقليم . وأغلبية السكان الأصليين يعارضون هذا المفهوم الشان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتذر مرة أخرى للممثل الدائم

لبابوا غينيا الجديدة لاضطرارى الى مقاطعته .

وأعطي الكلمة لممثل فرنسا بشأن نقطة نظام .

السيد دى كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : آسف

لاضطرارى مرة أخرى الى مقاطعة ممثل بابوا غينيا الجديدة الذى يرفض الامتثال للقواعد ، ويواصل التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو . وهذا قد يخريني بأن أفعل نفس الشيء ، ولن يسره ذلك .

والواقع ان الحالة الداخلية في بابوا غينيا الجديدة تمر بأوقات عصيبة . فهناك الاحتجاجات التي تعرب عنها الجماعات التي تكافح من أجل حقوق الانسان ، وهناك كل أنواع الفوضى ، والمخدرات ، والانهيار التام للأمن . ما تطلب فرض حالة الطوارئ ، ناهيك عن واقع الأمور في المرتفعات ، ونفوق معظم القطعان ، وتدمير القرى . وأستطيع أن استشهد بما ذكره السيد جوليوس تشان رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب التقدم الشعبي الذى شجب تلك الفوضى ، لكني لن أخوض في المزيد ، امثالاً للنظام الداخلي للجمعية العامة .

وكل ذلك لا بد وأن يحدو بزميلي الى أن يمارس ضبط النفس في ملاحظاته . واقترح عليه أن يبدأ أولاً بالقاء نظرة على الحالة الداخلية في بلده قبل أن يلقن فرنسا

دروسا وهي التي اتخذت خطوات شجاعة في كاليدونيا الجديدة ، أشادت بها حكومة نيوزيلندا صباح اليوم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للممثل الدائم لهابوا غينيا

الجديدة أن يهتم ملاحظاته .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أمل

ألا تكون كاليدونيا الجديدة قد أصبحت جزءا من فرنسا كما أعلن ممثل فرنسا الدائم ، لأن المسألة في هذه الحال ستصبح أكثر خطورة .

وأود ان اذكر الجمعية العامة بأن ذلك الاقليم يختلف اختلافا جذريا من الناحية

الثقافية ، ويتكلم سكانه لغة مختلفة ، ويبعد عن فرنسا بما يقرب من ١٣ ألف ميل بحري .

وفي ظل هذه الظروف أجد من الصعب أن أرى بلدا جزريا بسكانه الأصليين البالغ عددهم

حوالي ٧٠٠ ألف نسمة ، وقد اعلن الآن انه جزء من فرنسا ، في حين لا يتمتع أولئك

السكان بنفس الحقوق التي يتمتع بها الشعب الفرنسي .

ومن المهم لإعمال حق تقرير المصير بصورة صادقة أن تتصرف السلطة القائمة بالادارة كوسيط أمين في محاولة حسم الخلافات بين المجموعات الأساسية ذات المصالح في كاليدونيا الجديدة . ومنذ تشرين الثاني /نوفمبر من العام الماضي قتل أكثر من عشرين شخصا نتيجة لاستمرار النضال من أجل الاستقلال . وهناك احتمالات حقيقية لحدوث مجابهة سياسية وعنصرية وعلى الدولة القائمة بالادارة أن تضمن الا يزهق المزيد من الأرواح وأن تحافظ على السلام والأمن في منطقة جنوب المحيط الهادئ .

وتسلم بابوا غينيا الجديدة بأن الحكومة الفرنسية الحالية قد قامت ببعض المحاولات للاستجابة للمشاعر السياسية في كاليدونيا الجديدة . غير ان السلطة القائمة بالادارة ، وفي نفس الوقت تقريبا ، تنتهج سياسات تلقي شكوكا خطيرة على نواياها الحقيقية . فهناك ، على سبيل المثال ، عملية الحشد العسكري : حيث يوجد الآن ٧٠٠٠ جندي موجودين في كاليدونيا الجديدة ، وبعد ثلاث سنوات - في عام ١٩٧٨ - سيكون من حق هؤلاء الناس أن يصوتوا في استفتاء يتقرر فيه مستقبل كاليدونيا الجديدة .

السيد كولافتس (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : احتفلنا

هذا العام بالذكرى الأربعين لانتهاء أشد الحروب دموية في التاريخ ، فقد مضت أربعون عاما على اندحار الفاشية الهتلرية والعسكرية اليابانية . وقد أسهم انتصار التحالف المعادي للهتلرية في اتباع نهج جديد في العلاقات الدولية والوعي بحقيقة اننا لا يجوز ان نسمح بنشوب حرب أخرى ، وأن كل الشعوب ينبغي أن تتاح لها ممارسة حق تقرير المصير . ونتيجة لتأكيد حق الشعوب في ممارسة حق تقرير المصير في الوثيقة الأساسية لمنظمتنا ، وهي الميثاق ، أرسى الأساس لتطوير أنشطة الأمم المتحدة في ميدان انها الاستعمار . ومنذ ٢٥ عاما ، وينا على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، اعتمد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد صيغ ذلك الصك ذو الأهمية التاريخية الفاتكة على ضوء أحكام الميثاق المتعلقة بانها الاستعمار ، وأعلنت به ، في نفس الوقت ، الحاجة الى القضاء على الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره ، دون شروط ، وفي أسرع وقت ممكن . وكان ذلك الاعلان قوة

دافعة لمزيد من التشجيع للشعوب المستعمرة في نضالها من أجل تقرير المصير والاستقلال .
وقد اتضح ذلك من تحرر أكثر من ٥٠ بلدا من نير الاستعمار خلال ال ٢٥ عاما الماضية . ومن
هنا ، يمكن للمرء أن يقول بحق ان اعتماد اعلان انها الاستعمار كان علامة هامة على طريق
جهود الأمم المتحدة في ميدان انها الاستعمار .

والواقع ان النجاحات التي أحرزتها منظماتنا في الكفاح ضد الاستعمار من أهم
ما حققته من انجازات . ولم يعد باقيا اليوم على الخريطة السياسية للعالم الا بقايا ضئيلة
من الامبراطوريات الاستعمارية السابقة .

وتتدمر النظام الاستعماري ، تحقق مطلب من المطالب الهامة للحركة العمالية
الدولية : هو مبدأ حق تقرير المصير للشعوب . وهذا تأكيد لما تنبأ به لينين من أن
الشعوب التي كانت هدفا للسياسة الدولية للامبريالية والتي كانت مجرد سماء مخصص
للثقافة والحضارة الرأسمالية . . سوف تشارك في تقرير مصير العالم . . الا اننا يجب ان
نأخذ في اعتبارنا دائما في هذا الصدد أن الهدف النهائي لم يتحقق بعد . فالاستعمار
والعنصرية والفصل العنصري مازالت جميعها مصدرا للتوتر والمنازعات ومازالت تشكل تهديدا
خطيرا للسلم والأمن الدوليين ومازالت تؤثر تأثيرا ضارا على الانما الاقتصادية والاجتماعية
المنصف للشعوب . ولهذا السبب بالذات ، مازال الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة بعد ٢٥ عاما من صدوره ، متمتع بصلاحيه تامه ، ومازال صكا دوليا
مسييرا للزمن الى أقصى حد .

وكما أخذت الأقاليم والشعوب التي يطبق عليها هذا الاعلان في التناقص ، جهدت
الدول الاستعمارية في الحفاظ على آخر معاقل سيطرتها ، مستخدمة في ذلك أفكارا متباينة
كفكرة صغر حجم الأقاليم غير المستقلة ، وقلة عدد سكانها ، وانخفاض مستوى تنميتها
الاجتماعية والاقتصادية ، وهي أفكار تحاول تلك الدول عن طريقها تبرير التسوية في منح
الاستقلال للأقاليم المستعمرة . بل وان الدول الاستعمارية ، كما لاحظنا خلال اجتماعات
اللجنة الرابعة ، تحاول أن تقنع المجتمع الدولي بأن أنشطتها في الأقاليم التي لا تتمتع
بالحكم الذاتي ذات أثر مفيد .

فدعونا نلقي نظرة فاحصة اذن على ما يسمى بالأنشطة " المفيدة " للبلدان المستعمرة .
 كما يتضح من وثائق الأمم المتحدة مازال الاستغلال المتصف بالجشع للموارد الطبيعية
 والمعدنية والبشرية لتلك الأقاليم مستمرا ، بما يتعارض والالتزامات المقطوعة بموجب اعلان
 منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . كما ان البلدان الاستعمارية تتخذ خطوات
 المهدف منها زيادة التبعية الاقتصادية للمستعمرات . وهذه هي ممارستها في ميكرونيزيا
 وبورتوريكو والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة الكاريبي البريطانية وغيرها من
 المناطق . وهي تعارض تنمية الاقتصاد الوطني التي يترتب عليها أن تصبح المستعمرات
 أقل ضعفا مما هي من الناحية الاقتصادية وتصبح الظروف مهيأة لتلك الأقاليم لاتخاذ
 قرارات سياسية مستقلة والحصول على الاستقلال وممارسة حق تقرير المصير . ونلاحظ عند
 تحليل الموقف الاقتصادي . ان الدول الاستعمارية لم تكف بعدم تنفيذ التزاماتها بضمنان
 التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب المستعمرة إعدادا لمنحها الاستقلال وحق تقرير
 المصير ، بل ونجد أيضا في عدد من الحالات أنشطة اقتصادية تعوق بوضوح تحقيق هذه
 العملية .

ويقترن هذا الاستغلال الاقتصادي بمحاولات ادماج المستعمرات في نظام الحصون الاستراتيجية للامبريالية ، ان تنشئ الدول المستعمرة في عدد من الاقاليم التابعة قواعد عسكرية ، لا علاقة لها بمصالح وطموحات الشعوب المستعمرة . ومن الامثلة الصارخة على هذه الممارسات ، عسكرة بورتوريكو وميكرونيزيا . فأراضي الاقاليم المستعمرة تستعمل كحقل تجارب للأسلحة النووية . ونتيجة لذلك ، تتعرض البيئة وصحة السكان في الاقاليم التابعة لأضرار خطيرة . كما تستخدم المنشآت العسكرية في تنفيذ سياسة التدخل السافر والعدوان ضد الدول ذات السيادة كما حدث في الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة على غرينادا ، وقامت به من قواعد موجودة في اقليم بورتوريكو .

ومما يشير الانزعاج بصفة خاصة ، من زاوية تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الحالة في الجنوب الافريقي حيث لا يزال نظام الفصل العنصرى يمارس سيطرته ويواصل احتلاله غير المشروع لناميبيا .

فبالرغم من انقضاء ٢٠ عاما فقد اطلت الجمعية العامة ، تنفيذ القرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) ، انهاء ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا ، لا تزال جنوب افريقيا تستخف بحق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال . فهي ترفض انهاء وجودها العسكرى في ناميبيا ، بل وعلى النقيض من ذلك ، تكثف ذلك الوجود بصورة منتظمة . ففي الوقت الراهن ، نجد ان هناك جيشا قويا قوامه ١٠٠ ألف جندي ، مزود بأحدث المعدات العسكرية ، مهمته قمع حركة التحرر الوطني للشعب الناميبى . وعلاوة على ذلك ، حول نظام بريتوريا العنصرى بالتعاون مع قوى الامبريالية ، اقليم ناميبيا الى راس جسر لارتكاب اعمال العدوان ضد البلدان المجاورة ، ولا سيما ، انغولا .

وكما تبين وثائق للامم المتحدة ، لا يزال الاستغلال البشع للموارد الطبيعية والبشرية لناميبيا من قبل نظام الفصل العنصرى مستمرا . ان تعمل في اقليم ناميبيا اكثر من ٨٠ شركة عبر وطنية لها مكاتب رئيسية في جنوب افريقيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبعض الدول الغربية الاخرى ، وتحقق ارباحا طائلة ترسلها الى الخارج دون فائدة على الاطلاق تعود على السكان الناميبين . وهذا غير قانوني اطلاقا ويتعارض كلية والمرسوم

رقم " ١ " الصادر عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . ولا تواصل حكومة جنوب افريقيا رفض خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) فحسب ، بل وتفرض على ناميبيا بديلها الاستعماري الجديد لحل تلك المشكلة .

وتشيكوسلوفاكيا ، ومعها الدول الاشتراكية الاخرى ، تدين جنوب افريقيا وحلفاءها اذانة قاطعة على انتهاج تلك السياسة . ويتضح موقفنا المبدئي ، الذي يقتضي بضرورة انهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، وانهاء نظام الفصل العنصري وسياسة جنوب افريقيا العنصرية فيما يختص بالبلدان المجاورة ، بجلاء تام في اعلان صوفيا الذي اصدرته مؤخرا اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاعضاء في معاهدة حلف وارسو .

اننا نشعر بالقلق ايضا ازاء الحالة في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ان تبين نتائج . ٤ عاما من ادارة الولايات المتحدة لميكرونيزيا ، ان الولايات المتحدة لا تمثل ، بل وليست لديها نية الامتثال ، لالتزاماتها وفقا لميثاق الامم المتحدة واتفاق الوصاية . فقد ادت ادارتها للاقليم المشمول بالوصاية الى تدهور الحالة الاقتصادية وتفاقمها . فنحن نرى الاقليم ، بدلا من ان يحقق الاكتفاء الذاتي ، يزداد اعتمادا على الدولة القائمة بالادارة . وما الافتقار الى البنية الاساسية ، ومعدل البطالة المرتفع بين السكان القادرين ، وسوء حالة امدادات المياه ، وشآلة امدادات الطاقة والكهرباء والافتقار الى نظام للاتصالات والمواصلات ، الا نتائج محددة وملحوسة لسياسة الدولة القائمة بالادارة في ذلك الاقليم .

والحالة الفاجعة نفسها واضحة ايضا في المجال الاجتماعي . ان يوجد في ذلك الاقليم ارتفاع ملموس لمعدلات الاجرام وادمان الكحول في حين ان الرعاية الصحية والتعليم في حالة يرثى لها .

والأنشطة العسكرية للولايات المتحدة في ميكرونيزيا ذات خطورة خاصة على السلم والامن في العالم . ان تستخدم واشنطون ذلك الاقليم كحقل تجارب للقذائف التسيارية ،

ولا قامة القواعد البحرية والجوية . كما انها تقوم بتخزين اسلحتها الكيميائية والنووية
هناك . وكل هذه الانشطة العسكرية تتناقض بجلاء تام مع المعاهدة الاساسية للدولة القائمة
بالادارة بموجب نظام الوصاية ووفقا للمادة ٧٠ من ميثاق الامم المتحدة ، ولا سيما الحكم
الذي يقتضي بضرورة تعزيز السلم والأمن الدوليين . وفضلا عن هذا ، فان ذلك يشكل
تهديدا خطيرا لامن بلدان وشعوب المنطقة ، بل يؤدي في الواقع الى خلق بؤرة توتر
جديدة .

لقد شهدنا - في الاونة الاخيرة - كيف تحاول الدولة القائمة بالادارة استبعاد
ميكرونيزيا تماما من نظام الوصاية ، وفرض صورة مطورة من الاستعمار الجديد على السكان .
ان تمزيق اوصال اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية الى كيانات مصطنعة ،
وابرام اتفاقات غير متكافئة مع الولايات المتحدة بشأن ما يسمى بالمشاركة الحرة ، ترمي
كليا بوضوح الى ضم الاقليم المشمول بالوصاية ، وتعد انتهاكا لالتزامات الدولة القائمة
بالادارة . وحقيقة ان هذه الانشطة تتعارض ومصالح وطموحات السكان في ميكرونيزيا أمر
رأيناه بجلاء تام في البيانات التي ادلى بها ممثلو اولئك السكان في اللجنة الرابعة
أثناء نظر البنود الخاصة بتصفية الاستعمار .

وما زال عدد من الاقاليم المستعمرة الصغيرة في حالة من التبعية الاستعمارية . وبالرغم من ان هذه الاقاليم لها سماتها الخاصة ، ومنها عزلتها الجغرافية وصغر حجمها فانها تدخل تماما في نطاق اعلان انتهاء الاستعمار وينبغي ان تمنح شعوبها فرصة التمتع بحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

وتطلب تشيكوسلوفاكيا الى الدول القائمة بالاستعمار الكف عن تبرير سياساتها الاستعمارية التي تشكل انتهاكا لالتزاماتها بموجب اعلان انتهاء الاستعمار ، واتخاذ موقف اكثر اتساما بالطابع البناء ، بما في ذلك اتخاذ خطوات لكفالة تمتع شعوب تلك الاقاليم بحقها في تقرير المصير والاستقلال .

وعلى الرغم من انه قد اشير الى اندثار الامبراطوريات الاستعمارية ، لم نشهد بعد القضاء على الاثار السلبية للاستعمار . وفيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية في المستعمرات السابقة ، والثار الاجتماعية المعقدة ، وتدني مستويات معيشة جماهير الشعب العريضة والمركز الهامشي لتلك البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، لم تحدث تغييرات حقيقية من حيث المبدأ . والواقع انه منذ تحرر هذه البلدان ازداد الاحساس بآثار القرون العديدة من التخلف والفقر والرواسب الاقتصادية والاجتماعية للاستعمار .

وقد اوضح الاقتصادى الفرنسى كور ، بحق ، انه " اذا ما اريد تحقيق الاستقلال السياسى ، وجب ان يقترن ذلك الاستقلال ببرنامج للاستقلال الاقتصادى الذى يعد تحقيقه اكثر تعقيدا " . وقد اكد السيد ماركو فيتس استاذ العلوم السياسية بجامعة نيويورك " انه قلما كان الاستقلال السياسى مرادفا للاستقلال الاقتصادى في حالة الدول الافريقية المحررة حديثا " . ومنذ وقت بعيد يرجع الى عام ١٩١٢ ، وفي معرض مناقشة تحرر بلدان البلقان ، وجه فلاديمير ايلتش لينين الانتباه الى ان " الصحف البورجوازية تتكلم عن التحرر الوطنى لبلدان البلقان ، لكنها تتجاهل تحررها الاقتصادى الذى هو اهم شيء " . واكد لينين ، في تحليله لحق الشعوب في تقرير المصير ، " ان هذا لا يمكن فهمه الا بالمعنى الاقتصادى المطلق والى حد ما بالمعنى السياسى " .

فما هي الاتجاهات التي نلاحظها فيما يتعلق بتمتع الشعوب بحقوقها في تقرير المصير بالمعنى الحقيقي للكلمة ؟ لقد أوضح الاقتصادي الأمريكي روزنستاين - رودن أن متوسط الدخل الفردي في البلدان المتقدمة الصناعية بالمقارنة بمثلتها في البلدان المتخلفة كان ، في بداية القرن التاسع عشر، ٢ الى ١ وبعد انشاء النظام الاستعماري عام ١٩١٣ اصبحت هذه النسبة ١١٣ الى ١ ، ومنذ انهيار النظام الاستعماري تفاقمت الحالة في البلدان النامية . وذكر عالم المستقبلات الأمريكي " كاهن " ان الفارق في مستويات الدخل في تلك البلدان من حيث متوسط الدخل الفردي قد ازداد وان النسبة المتوقعة للفترة من ٢٠٢٥ الى ٢٠٢٧ ستكون ٤٠ الى ١ .

وينبغي ان يكون ذلك المنحى نذيرا ، لمنظمتنا . وينبغي ، بالاقبل ، ان يكون دافعا الى الالتماس الفوري لسبل ووسائل مسؤولة لتحقيق الانهاء الفعلي للاستعمار . ولمنظومة الامم المتحدة هيئات يجب ان تعمل بعزم اكبر على تحقيق القضاء التام على الاستعمار والتصدى لمحاولات تحديثه . وما زال يجب علينا عمل الكثير لبلوغ الاهداف النبيلة الواردة في ميثاق الامم المتحدة وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد فوراتي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الجمعية العامة ، ينظرها من جديد في مسألة انهاء الاستعمار التي مازالت ، لسوء الحظ ، مدرجة على جدول اعمالها في اواخر القرن العشرين ، تبرهن مرة اخرى على استمرار اهتمامها باتمام عملية انهاء الاستعمار وفقا للمناخ المشروعة للشعوب . وهي ، بذلك ، تتجاوب مع المجتمع الدولي بأسره فيما يشعر به من قلق عميق ازاء ادامة بعض الحالات الاستعمارية التي مازالت ماثلة في العالم والتي تشكل تحديا لسلطة منظمتنا وكرامتها وهيبتها وهي ، بذلك ، تؤكد ايضا ان انتباه العالم مازال مركزا على اى مسألة تمس الحرية والعدالة ، وان المنظمة لا يمكنها ان تسمع الى ما لا نهاية بانتهاك احد المبادئ الاساسية الواردة في الميثاق : حق الشعوب في تقرير المصير .

ويتجلى هذا ، بصورة بارزة ، في التقرير المقدم الى الجمعية العامة من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ان يشهد ذلك التقرير بالجهد الدائبة التي تبذلها تلك اللجنة للاضطلاع بالمسؤوليات المناطة بها والالتقاء الضوء في الوقت نفسه على حالة حركة تحرير الشعوب حيثما وجدت مراكز للاستعمار في العالم . وقد وردت في التقرير توصيات تستحق ان نوليها جل اهتمامنا لأن من المرجح فيما يبدو اننا ستساعد في التغلب على العقبات التي تعول دون ممارسة الشعوب المستعمرة ممارسة حرة لحقها في الاستقلال .

لهذا ، أود ان اعرب عن امتناننا للجنة الـ ٢٤ التي تستحق اعاليها المتأازة كل الشناء والتي يينبغي تشجيعها على مواصلة اعمالها الى ان تختفي تماما ظاهرة الاستعمار .

واذ نشيد باللجنة ، يود وفدى أن يعرب عن تقديره العميق للاسهام الشخصي الذي قدمه رئيسها في انجاح عملها . وفي الوقت الذي يتركنا فيه السفير كوروما للقيام بمهام أخرى ، نود أن نشدد على ماأبداه من اخلاص وثقة طوال رئاسته لتلك اللجنة ونعرب له مرة أخرى عن أفضل تمنياتنا بكل النجاح في المجالات الأخرى . مهما كان الشكل الذي يتخذه الاستعمار ، فانه يتعارض مع مبادئ الميثاق ، ويشكل عائقا أساسيا أمام تحقيق العديد من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بصورة مستمرة لاقرار الحرية والعدالة والمساواة .

ولكل اقليم من الأقاليم المستعمرة الواردة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مشاكل محددة حللت في الفصول المعنية من تقرير لجنة ال ٢٤ الخاصة . واذا كانت الحلول ووسائل تنفيذها تتباين بقدر كبير من اقليم لآخر . فان مبادئ العمل التي تنطوى عليها لا يمكن أن تنفصل عن الحقوق الأساسية للشعوب في أن تقرر مصيرها بحرية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

يشهد هذا العام الذكرى الخامسة والعشرين للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . ولا ينبغي أن يكون ذلك الاحتفال مجرد احتفال عابر ، بل يجب أن يكون أيضا مناسبة للتفكير العميق وتحليل الأسباب الحقيقية وراء استمرار الظاهرة الاستعمارية ، وتقييم الامكانيات المتوافرة لعمل الأمم المتحدة تقييما واقعيا . عندما نشير الى مشاكل الاستعمار ، فان أول مايتبادر للذهن جنوب افريقيا ، لانها تمثل أكثر رموز الاستعمار بشاعة وأشدّها عنادا . وان المرء ليعجب حقيقة لعدم تمكن شعب جنوب أفريقيا من تحرير نفسه من ذلك النظام اللانسانى القائم على البطش والذي عفا عليه الزمن ، ويتساءل ، لم لم يتمكن شعب ناميبيا من تحرير نفسه من السيطرة الاجنبية رغم المقاومة الشديدة التي أظهرها ذلك الشعب الشجاع والتأييد الدولي الذي حصل عليه ؟

والاجابة على كلا التساؤلين يمكن العثور عليها في الموقف المتعننت والسلبى

لجنوب افريقيا كما تظهره معارضتها المنظمة لمبادئ القانون والعدل المعترف بها دوليا وتجاهلها لقرارات الأمم المتحدة ، ومن جانب آخر ، في عدم تمكن المجتمع الدولي من فرض الاحترام الواجب لمقرراته . وهذا الموقف السلبي المتسم بالتحدي ما كان له أن يستمر لولا التساهل الذي تبديه بعض الدول تجاه بريتوريا . وهو تساهل يكتسب أحيانا سمة التواطؤ وشيخ جوه داخل منظمنا ، وهو تواطؤ يؤدي الى اطاقة أمة مبادرة أو أى اجراء يستهدف انهاء الاستعمار . ومن الغريب الذي يصعب فهمه ، أن ذلك التواطؤ يمارسه نفس من يدافعون عن حقوق الانسان والحرية في العالم بأكمله . ونكرر باستمرار أن الحرية لا يمكن أن تتجزأ أو تكون انتقائية .

لقد آن الأوان لأن يتوقف الحلفاء المتواطئون مع نظام الفصل العنصرى عن سلوكهم وينضموا الى المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها لحماية حق الشعوب في تقرير المصير . ان اعلانات النوايا الحسنة لم تعد كافية ما لم تساندها تدابير محددة . لقد حان الوقت لتسوية المشكلة الرهيبة في الجنوب الافريقي . ويجب القضاء على نظام الفصل العنصرى قضا مبرما . وينبغي ان تحصل ناميبيا على استقلالها دون تأخير . لقد تحدد اطار الحل لتلك المشكلة فعلا كما حددت المبادئ والمشاركين في المحادثات .

يمثل قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) حبرا الزاوية لاي حل لمشكلة ناميبيا . ويظل الاطار الواضح الذي لا يمكن تغييره للقيام بأى عمل من أجل استعادة شعب ناميبيا لحقوقه الكاملة ، التي تصادرها حاليا بريتوريا بصورة غير مشروعة .

وان المرافقة المستمرة لنظام جنوب افريقيا التي تصاحبها زيادة ملحوظة في العدوان العسكرى ضد شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا علاوة على البلدان المجاورة تهرهن ، ان كانت هناك حاجة الى برهان ، أن بريتوريا لاتزال غير مستعدة لقبول لغة المنطق وليست لديها النية لاتباع الأساليب السلمية للتفاوض عملا على تسوية مشكلة ناميبيا . ولذا ينبغي أن تغير منظمنا من أسلوبها وموقفها حتى يمكن التوصل الى الأساليب والطرق التي يمكن فرضها على جنوب افريقيا طبقا لاحكام الميثاق

لجعلها تحترم القرارات التي اعتمدت ولم تنفذ حتى الآن . ان الحالة واضحة والتدابير الضرورية قد اتخذت وهي معروفة . ويحدد الفصل السابع من الميثاق الاساليب الاجرائية .

ونحن نناشد بصفة خاصة الدول التي تملك حق النقض في مجلس الأمن . لقد استخدم حق النقض مؤخرا مرتين ، لانقاذ جنوب افريقيا ، ثانية ، من حكم المجتمع الدولي . ولا يمكن اعتبار هذا الاستخدام لحق النقض وسيلة لتعزيز وتدعيم مقاصد ومثل الميثاق ، بل يمكن اعتباره وسيلة للحفاظ على مصالح مادية آنية ، فالشيء الذي يؤدي اليه في الواقع هو تدعيم نظام بريتوريا وتشجيعه على المضي في سياسة التحدى التي يتبعها .

ونحن نرى جميعا ووضوح النتائج التي تحققت من خلال ما يسمى " بالاقناع الاخلاقي " الذي يقال أنه يمارس تجاه نظام جنوب افريقيا : فالممارسة المشينة للفرقة العنصرية لاتزال مستمرة ، ولا يزال الاحتلال غير المشروع لنا ميبيا مستمرا وأساليب القمع والاضطهاد التي تتعرض لها شعوب الجنوب الافريقي لاتزال تتطور وتتزايد . لقد اهتمت الامم المتحدة منذ نشأتها بصورة نشطة بالاقليم والشعوب التابعة من خلال المناقشات الهامة التي اجرتها والعديد من المقررات والتوصيات التي اعتمدها ، واسهمت المنظمة اسهاما كبيرا في تحرير الشعوب المستعمرة بالوسائل السلمية .

وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د-١٥) والذكرى الاربعين لانشاء المنظمة ، يتعين على دورتنا أن توفر لجمعية انهاء الاستعمار زخما حاسما وثابتا حتى يمكن أن تحقق أهدافها . ان الشعوب التي لاتزال رازحة تحت نير الاستعمار تنتظر منا قرارات محددة تؤدي الى تحقيق تطلعاتها المشروعة وفقا للمبادئ التي يفترض اننا وافقنا عليها عند انضمامنا الى الامم المتحدة .

السيد العنسي (عمان) : ان أولئك المؤمنين بأهمية الامم المتحدة وهم يد يرون البصر في سجلات هذه الهيئة الدولية يجدون بلا شك علامات بارزة تميز هذا السجل وتمثل انجازات عظيمة في تجارب الانسان . ومن هذه الانجازات البارزة بالطبع اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي تمخض عن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ . ان هذا الاعلان يشكل بحق أحد الاعمال الفذة والاساسية التي خط بها المجتمع الدولي بوضوح طريق السلم والوثام والتعاون بين الامم والشعوب المختلفة في عالمنا المعاصر . وانه لمن حسن الطالع أن تتواكب الدورة الأربعون للجمعية العامة التي تنعقد وقد بلغت منظمتنا سن النضوج والفعالية الايجابية مع الذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وما هذه الرفقة الا دلالة على أن الامم المتحدة مازالت ترى في الاعلان احد أهم منجزاتها ، مؤكدة على تصميم يكفل تنفيذه حيثما وجدت أرض مازالت واقعة تحت السيطرة الاجنبية ، وحيثما وجد شعب محروم من ممارسة حقه في تقرير المصير . فمنذ اعتماد الاعلان ، منذ خمسة وعشرين عاما ، نال مايزيد على ١٠٠ بلد الاستقلال وتحرر ملايين من الناس من السيطرة الاجنبية ، ولقد لعبت الامم المتحدة دورا متميزا في هذا المجال محققة بذلك والى أبعد الحدود ، فكرة العالمية كإحدى أهم أسس تكوينها ، والتي تستلهم منها شرعيتها وصفتها الدولية ، كتعبير عن شعور الجميع بالانتماء الى عالم ، بالرغم من ترامي أطرافه ، الا أنه لا يمكن له أن يعيش في أمان وسلم دون تعاون صادق بين مختلفا دوله وشعوبه .

من نافلة القول الاشارة الى انه في أثناء احتفالنا بهذه الذكرى فليست كل أجزاء صورة الكون بمختلفا شعوبه براءة ولا معة ، فثمة شعوب مازالت تترج تحت أقسى أنواع القهر والاحتلال ، ففي الشرق الاوسط شعب فلسطين وسكان الاراضي العربية المحتلة الاخرى من قبل اسرائيل ، وفي جنوب القارة الافريقية شعب ناميبيا والاغلبية السوداء في اتحاد جنوب افريقيا المحكومة من قبل الاقلية العنصرية هناك ، اضافة

لوجود شعوب وبلدان في مناطق أخرى من العالم مازالت قضايا تحررها واستقلالها موضع تداول وعمل لجنة تصفية الاستعمار ومجلس الوصاية ومجلس الامن والجمعية العامة وغيرها من المؤسسات الهامة المنبثقة عن الهيئة الدولية .

ان سجلات الامم المتحدة مليئة بالعديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن ومجلس الوصاية واللجنة الخاصة حول هذه المواضيع بالذات ، ولا نعتقد بأن هناك وسيلة أفضل للاحتفال بهذه الذكرى أكثر من استمرار العمل الجاد والخلاق لتنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، حتى تتمكن هذه الشعوب من نيل حقوقها غير القابلة للتصرف وأن تنقل اليها كل السلطات وفقا لارادتها وللرفعات التي أمرت عنها وبدون أي تمييز قائم على الجنس أو المعتقد أو اللون لكي تتمكن في نهاية المطاف من التمتع بالاستقلال والحرية ، وحتى يتم ذلك ، فان على المجتمع الدولي أن يكون أمينا مع المسؤوليات التي ارتضاها ومع القرارات التي اتخذت ، ويجب أن تتخذ وتنفذ ضد اولئك الذين يرفضون تنفيذ هذه القرارات ، الاجراءات الكفيلة بأن يفرض عليهم احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي ، حتى وان أدى ذلك الى تطبيق العقوبات التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة ، وبالاخص الفصل السابع منه ، والتي لم تطبق سوى مرة واحدة نادرة ، مما أدى بالبعض للتعامل بلا مهالة مع الشرعية الدولية ، التي ينبغي دعمها وتقويتها بلا تحفظ لتأكيد أهداف ومبادئ الامن والسلم الدوليين على امتداد رقعة العالم بدون استثناء .

ان اهتمام عمان بالمواضيع المتعلقة بالحرية والسلم أمر ينبع من قناعة راسخة لم تترزع في أي يوم من الايام بحق الشعوب في الاستقلال والحرية واختيار نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون اكراه أو ضغط خارجي ، وما انتمائنا العربي والاسلامي ولحركة عدم الانحياز الا تعبير واقعي وأكد عن هذه القناعة ، ولا شك أن مسيرتنا القومية والاسلامية وغير المنحازة تدعم بلا تحفظ كل ما من شأنه تحريير الشعوب من الاستعمار بكل أشكاله . وعلينا أن نذكر في هذا المجال للحقيقة والتاريخ ، أن حركة عدم الانحياز منذ اعلان باندونج عام ١٩٥٦ قد ساهمت الى حد

كبير بدفع جهود الامم المتحدة لصالح تحقيق حقوق الشعوب والبلدان المستعمرة . ولا غرابة والحال كذلك ان تختار معظم الدول التي نالت استقلالها الانضمام الى عضوية هذه الحركة الغدة . كما أنه من خلال متابعتنا المتواصلة لاعمال اللجنة الخاصة المعنية بحال تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي انشئت في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة ، والتي تهدف الى مواصلة التماس أنسب الطرق والوسائل لتطبيق اعلان منح الاستقلال تطبيقا سريعا وتاما على جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، لمسنا مدى الجهود الممتازة التي تؤديها هذه اللجنة دائما وبالاخص خلال ترأس السفير عبد القادر كوروما المندوب الدائم السابق لسيراليون لاعمالها . ونأمل أن يستمر عملها الفعال وان تستكمل تشكيلها المطلوب بما يخدم أهداف المنظمة الدولية في هذا الصدد ، ولحين القضاء التام على أي نوع تبقى من أنواع الاستعمار البغيضه .

وختاما ، فاننا سوف نكون جميعا في منتهى السعادة والسرور عندما يأتي اليوم الذي نطوف فيه بنظرنا على خريطة العالم فلا نجد عليها بقعة لا تتمتع بالاستقلال ، ولا شعبا لم ينل حريته وحقوقه كاملة ، وعندئذ فقط سوف يمكن لنا أن نفخر بأننا أنجزنا ما تعهدنا به في الميثاق حين اتفقنا كما تنص احدى فقرات ديباجته على : " انما العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية السلمية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام " .

السيد بوستوفيكس (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ

خسة وعشرين عاما اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المعروف باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وبهذا الاجراء ، اعترفا المجتمع الدولي بمسؤوليته المباشرة تجاه الذين كانوا محرومين من حريتهم وحكم أنفسهم . ومنذ اعتماد هذا الاعلان التاريخي ، حققت الأغلبية العظمى من الشعوب التي كانت مستعمرة في الطاضي ، استقلالها الوطني واستعادت مكانها الصحيح داخل مجتمع الأمم .

الشعوب التي كانت مستعمرة في الماضي ، استقلالها الوطني واستعادتها مكانها
الصحيح داخل مجتمع الأمم .

وبالطبع ، لم يقدم الاستقلال كهدية الى الشعوب المستعمرة ، بل كان أهم
وأحسم عامل أدى الى تحقيقه ارادة الشعوب التي رزحت تحت النير الاستعماري
والسيطرة العنصرية واصرارها ومثابرتها على النضال من أجل التحرر وتقرير المصير* .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس السيد أويوي (غابون) .

وفي هذا الصدد ، نود أن نعرب عن تقديرنا البالغ للدور البارز الذي اضطلعت به لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بانها* الاستعمار وعدد من الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة التي أسهمت في التنفيذ السريع والكامل لهذا الاعلان .

ونحن نرحب مع الارتياح بالتقدم الذي أحرز بالفعل ، ومع ذلك لا يمكننا أن نغفل حقيقة ان ملايين كثيرة من البشر ما زالت خاضعة للحكم الاستعماري . وهذا يعني انه ، بالرغم من الانجازات الرائعة ، لا يزال الاستعمار والاستعمار الجديد قائمين . ولهذا السبب ، ينبغي أن نواصل جهودنا ونعجل بها لئتمنى لشعوب ناميبيا وميكرونيزيا وغوام وغيرها من الأقاليم ان تمارس بحرية وبنأى من أى تدخل حقها غير القابل للتصرف نسي تقرير المصير .

ان المصالح الاقتصادية الاقليمية والقواعد الأجنبية والوجود العسكري المفروض على شعوب تلك الأقاليم بما يتعارض ومصالحها ، تعرقل جميعها عملية انها* الاستعمار وتشكل مصادر للتوتر ، وتخلق تهديدا خطيرا للسلم والأمن في الكاريبي ومنطقتي المحيط الهادئ والمحيط الهندي .

ومن مسؤولية الأمم المتحدة أن تكفل لتلك الأقاليم تقرير مستقبلها وصون وحددة أراضيها بحرية ، بنأى من الممارسات والتفسيرات المتسمة بالنفاق التي تقدمها الدول القائمة بالادارة ، لأن تلك الممارسات تتعارض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ونحن نأمل أن تقوم هذه المنظمة ، التي بلغت الآن عامها الأربعين ، بواجبها الأدبي والتزامها السياسي ، وأن تكفل الاتسود المصالح العسكرية والاقتصادية للاستعمار الجديد لبعض دول منظمة حلف شمال الأطلسي ، على الحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب تلك الأقاليم . وكما تحقق هذا الهدف بسرعة ، أمكن تهيئة ظروف أفضل للسلم والأمن الداخليين .

ويرى وفد بلدي ان لديه من المبررات ما يدعو الى أن يعلن ، مرة أخرى ، ان بلدي سوف يستمر في تعاطفه وتفهمه وتأييده للنضال التحرري حتى يتحقق القضاء قضا* تاما على الاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري .

ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي بأسره سوف يضاعف جهوده لاستكمال عملية إنهاء الاستعمار . وفي الوقت نفسه، يتعين على جميع الدول أن تحترم حق كل الشعوب، كبيرها وصغيرها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، في تقرير المصير والاستقلال . ونحن على ثقة من أن الأمم المتحدة سوف تواصل بذل جهودها لتكفل التنفيذ الكامل والسريع لقراراتها ومقرراتها المتعلقة بالقضاء على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري، وأن الوكالات المتخصصة سوف تزيد من مساعداتها للحركات الوطنية والشعوب في كل الأقاليم المستعمرة .

ويؤيد وفدي تمام التأييد عمل لجنة ال ٢٤ الخاصة ويؤيد مشاريع قراراتها (A/40/L.23 (الجزء الثاني) ، و A/40/L.21 و A/40/L.22) .

السيد لي لويي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ أكثر من شهر، احتفلنا هنا بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وخلال الأعوام الأربعين الماضية، طرأت تغيرات هائلة على الأوضاع الدولية، منها انهيار النظام الاستعماري وبزوغ العالم الثالث الذي كان وثبة حقيقية في مجريات أحداث تاريخنا المعاصر .

وان استلهمت الشعوب المضطهدة والمستعبدة الانتصار في الحرب على الفاشية، رفعت شعلة الاستقلال والحرية وشتت الهجمات المتواصلة على النظام الاستعماري في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد شكّلت انتفاضات حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانيا موجة تاريخية، لا يمكن مقاومتها، أطاحت بمعازل الاستعمار الواحد تلو الآخر . وخرجت البلدان، تباعا من نير الاستعمار الذي دام لقرون، لتصبح بلدانا مستقلة، وانهار النظام الاستعماري من أساسه .

وبدخولها الساحة السياسية العالمية، أضفت تلك الكثرة من البلدان حديثاً إلى الاستقلال نوعاً جديداً من النشاط والحيوية على الحياة السياسية الدولية، واعتضت تلك الدول من مبدأ الأمر على النظام السياسي الدولي القديم الذي قام على سياسات القوة، وطالبت بتعجيل عملية إنهاء الاستعمار، وساندت القضاء التام على الاضطهاد والاستعباد والعدوان والتدخل في العلاقات الدولية، ودعت إلى إقامة نوع جديد من العلاقات

الدولية على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية والمساواة والمنفعة المتبادلة . وقد أدت المحن المشتركة التي واجهتها تلك الدول في الماضي والمهام التي تواجهها أيضا في الحاضر الى توحيد البلدان حديثة الاستقلال خطوة خطوة ، ومن ثم ، ظهرت حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرهما من المنظمات الإقليمية الواحدة تلو الأخرى . وقد واصلت تلك المنظمات دعم بعضها البعض في كفاحتها ، وظلت تتعاضد قوتها ولعبت دورها الذي يزداد أهمية باطراد على المسرح الدولي .

لقد أسهم بزوغ العالم الثالث ونموه بقدر كبير في تعزيز القوى التي تكافح في جميع أنحاء العالم ضد الامبريالية والعنصرية والهيمنة ودافعا عن السلم العالمي والنهوض بالتقدم الاجتماعي ، ومن ثم ، تحققت تغييرات أنفضت الى السلم والتقدم في نمط العلاقات الدولية . وقد ظهر هذا التطور أيضا في الأمم المتحدة ، ان انضم ما يربو على ٨٠ بلدا من البلدان المستقلة حديثا على التوالي الى الأمم المتحدة ، الأمر الذي عزز عالمية التمثيل في هذه المنظمة . وفي هذا المحفل العالمي ، تطالب بلدان العالم الثالث بالسلم والتقدم ، وتقف الى جانب المساواة بين جميع البلدان بغض النظر عن حجمها ، وتدافع عن مبدأ الاستقلال ، وتعارض سياسات القوة ، وبالتالي أعطت صورة جديدة لمداومات الأمم المتحدة . فقد ولسى الزمن الذي كان باستطاعة عدد قليل من الدول الكبرى أن تحتكر وتهيمن فيه على شؤون هذه المنظمة . ويشكل هذا تقدما رئيسيا في منظومة الأمم المتحدة .

ويرجع انحلال النظام الاستعماري أساسا الى تعدد أشكال الكفاحات التي خاضتها شعوب جميع المستعمرات في سبيل استقلالها . فلولا كفاح الشعوب الباسل ، لما تخلس الاستعماريون بسهولة وانزوا جانبا عن مجريات الأحداث على مسرح التاريخ . ومع ذلك ، احتاجت شعوب المستعمرات في كفاحتها الى تعاضد المجتمع الدولي وتأييده أيضا .

وفي هذا الصدد ، أدت الأمم المتحدة دورا هاما في تعجيل عملية إنهاء الاستعمار . ومنذ انشاء الأمم المتحدة ، نص ميثاقها بجلاء على " . . . احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها " . وفي السنوات التالية ، ومع انضمام عدد كبير من البلدان المستقلة حديثا الى الأمم المتحدة ، اشتدت الدعوة الى تصفية الاستعمار أكثر فأكثر داخل المنظمة . وفي عام ١٩٦٠ ، اعتمدت الجمعية العامة " اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " (١٥١٤ (د - ١٥)) الذي قدمه ٤٣ بلدا من بلدان آسيا وأفريقيا وفيه :

" تعلن رسميا ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع

صوره ومظاهره " (القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الفقرة الثامنة من الديباجة)

ان هذه الوثيقة التي تتصف بأهمية تاريخية ألهمت المناضلين من أجل التحرر الوطني الذين كانوا يخوضون كفاحا شاقا ، وساعدت الى حد كبير عملية إنهاء الاستعمار . وفي عام ١٩٦١ اعتمدت الجمعية العامة قرارا بشأن انشاء اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار ، وقدمت اسهاما ملحوظا في تنفيذ الاعلان . وفي السنوات ال ٢٥ التي أعقبت اعتماد الاعلان ، نال أكثر من ٨٠ مليون نسمة في العالم الاستقلال أو الحكم الذاتي ، كما انضم أكثر من ٥٠ بلدا مستقلا حديثا الى الأمم المتحدة . وبفضل جهود بلدان العالم الثالث وجميع البلدان الأخرى المحبة للعدالة ، عملت الأمم المتحدة ناشيا مع تيار التاريخ ، وقدمت اسهامات جليلة لعملية إنهاء الاستعمار .

وان نحتفل بالانتصارات العظيمة لقضية إنهاء الاستعمار ، علينا أن نعترف بواقعية بأنه رغم انحلال الاستعمار كنظام ، مازال الهدف السامي المتمثل في انهاء استكـالـاء ، ومازال الاعلان المعني بانهاء الاستعمار غير منفذ تنفيذا كاملا .

وينبغي أن نشير الى أن ناميبيا مازالت أكبر مستعمرة متبقية في العالم ، وأن احراز استقلال ناميبيا في وقت مبكر شكل اليوم أكثر المواضيع أهمية والحاحا في عملية إنهاء الاستعمار . ويعتقد وفد الصين أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يوفر أساسا للتسوية السلمية للقضية الناميبية ، ويحق للمجتمع الدولي تماما أن يفرض جزاءات فعالة على سلطات

جنوب افريقيا التي رفضت الامتثال لقرارات الأمم المتحدة . ونحن مقتنعون أن الشعب النامبي تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية سوف يواصل كفاحه ، وسوف يتخطى جميع الصعاب وينوز بالاستقلال والتحرر .

وبالنسبة للأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتي لم تحقق تقرير المصير بعد ، نعتقد أنه يتعين التنفيذ العاجل للمبدأ الوارد في الاعلان والذي ينص على أن :
" لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ؛ ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية الى تحقيق انماها الاقتصادية والاجتماعي والثقافي " . (القرار ١٥١٤ (د-١٥) ، الفقرة ٢)

ان ذلك يمكن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تعمل بطريقة تتماشى حقا مع تطلعاتها الخاصة وأن تحقق تقرير المصير في وقت مبكر دون تدخل أجنبي . وفي عالم اليوم ، يشكل التنافس بين القوى العظمى في العالم من أجل الهيمنة عقبة رئيسية أمام تحقيق انهاء الاستعمار . فبعض الدول العظمى تحاول ، انطلاقا من مصالحها الاستراتيجية الخاصة ، أن تقم عملية انهاء الاستعمار في مدار المجابهة بيمين الشرق والغرب ، مضيئة بذلك الى عملية انهاء الاستعمار صعوبات أخرى وعناصر تعقيدية . وبالتالي ، ينبغي لمثل هذا التداخل أن ينتهي لكي يسهل التنفيذ السليم لعملية انهاء الاستعمار .

وأود أن أشير هنا الى أنه بعد مرور ٢٥ عاما على اعتماد اعلان انهاء الاستعمار ، فان أعمال العدوان المتعمد واحتلال أقاليم الآخرين بالافتعاد على التفوق العسكري لم تكبح ، ونتيجة ذلك تحرم البلدان المستقلة من حقها في الاستقلال الوطني وتقرير المصير . ونحن نعتبر أن مثل هذه الأعمال مخالفة تماما لروح اعلان انهاء الاستعمار . وحتى ننسج عودة الحكم الاستعماري ، يتعين على المجتمع الدولي أن يدافع بحزم عن القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية ، وأن يؤيد النضال العادل ضد العدوان الأجنبي ودافعا عن الاستقلال الوطني .

ان انها الحكم الاستعماري وبلوغ الاستقلال السياسي من جانب بلدان عديدة
يعتبران انتصارا حاسما لقضية انها الاستعمار . ومع ذلك ، هناك عدد كبير من بلدان
العالم الثالث التي كسبت استقلالها بالفعل مازالت تواجه مهمة شاقة وهي تطوير اقتصاداتها
الوطنية وتعزيز استقلالها السياسي . ومن الصعب تصور أن البلدان التي فانت من التبعية
الاقتصادية الطويلة الأمد يمكنها أن تتمتع بالاستقلال السياسي الحقيقي . ورغم وجود
أسباب مختلفة وراء الصعوبات التي تواجه بلدان العالم الثالث خلال تنميتها
الاقتصادية الراهنة ، تعود أسباب هذه الصعوبات في الأساس الى الأثر المتبقي للاقتصادات
الاستعمارية البائدة ، وتعود في جزء منها الى النظام الاقتصادي الدولي الراهن . غير
المنصف . ان كل من يتحلى بالبصيرة يدرك أن عالم اليوم الذي تغيرت فيه الأنماط
السياسية الدولية بشكل أساسي ، لا يمكن أن يقوم فيه بعد الآن الأسلوب القديم المتمثل في
اقامة رفاة قلة من البلدان على حساب فقر أغلبية البلدان النامية . أما النهوض بالتعاون
الاقتصادي الدولي المتكافئ والمفيد لجميع الأطراف فسوف يسهم في مساعدة البلدان
النامية على تخطي صعوباتها ، ويسهم أيضا في الاستقرار الاقتصادي وفي تنمية البلدان
النامية .

وبالنسبة لبلدان العالم الثالث ، فمن الأهمية بمكان أن نضع استراتيجيات انمائية
تتوافق مع الظروف الخاصة ببلدانها مع السعي لكسب شروط منصفة معنونة حتى تشيّد الأسس
الاقتصادية المتينة وأن تشرع خطوة خطوة على طريق الازدهار .

وفي هذا الصدد ، نؤمن أن الطريق الى التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة
ينبغي أن تختاره شعوبها على ضوء ظروفها الحقيقية . ان مجرد الاقتباس الأعمى لنموذج
معين سيثبت فشله في الغالب . وبعد دراسات واستكشافات تطلبت جهودا مستفيضة ، بدأ
بلدى تدريجيا في تطبيق اصلاحات اقتصادية شاملة في الريف وفي المدن . وهذه الاصلاحات
هي تدابير ترمي الى بلوغ النظام الاشتراكي حد الكمال الذاتي ، وقد ساعدت في تنمية
القوى الانتاجية وأسفرت عن عدد من التحولات العميقة في جوانب مختلفة . ويوضح ذلك
أن الصين بدأت تجد طريقها الذي يتلاءم مع ظروفها في تشييد الاشتراكية التي تتميز
بالطابع الصيني .

ومنذ تأسيس الصين الجديدة، تعاطفت الحكومة الصينية وشعبها تعاطفا عميقا مع جميع حركات التمرد الوطنية للشعوب المستعمرة وأيدتها بحزم . وتعترف حكومة الصين نورا بالبلدان المستقلة حديثا وتعمل على تشجيع العلاقات الودية والتعاون مع هذه البلدان في جميع المجالات على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي . ان اللجنة الخاصة المعنية بانها الاستعمار كانت الجهاز الفرعي الأول للجمعية العامة التي انضمت اليه الصين بعد استعادة مقعد جمهورية الصين الشعبية المشروع في الأمم المتحدة عام ١٩٧١ . فالصين تنتمي الى العالم الثالث ، ونحن نؤيد دائما بلدان العالم الثالث، كما أننا على أتم استعداد كي نعمل مع جميع البلدان التي تعارض الامبريالية والاستعمار والهيمنة، ونبذل الجهود المشتركة لبلوغ الهدف النبيل وهو القضاء التام على الاستعمار وتحقيق عالم أفضل .

السيد سكوفنكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : احتفل في شهر تشرين الأول / أكتوبر من هذا العام على نطاق واسع بالذكرى الخامسة والعشرين لصدور الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد كان اعتماد الأمم المتحدة لهذه الوثيقة التاريخية بناءً على مبادرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ايذانا ببداية مرحلة جديدة في عطية تحرير الشعوب الكفيلة بقيود العبودية الاستعمارية . وأدى صدور الاعلان الى زيادة التضامن فيما بين القوى المناهضة للاستعمار والامبريالية ، والتي أدى نضالها المنزه عن الغرض الى انهيار آخر الامبراطوريات الاستعمارية . وقامت على انقاضها العشرات من الدول المستقلة الفتية . وفي هذا الاعلان الذي أعلن رسمياً ضرورة وضع نهاية سريعة وغير مشروطة للاستعمار بكل أشكاله ومظاهره توجد أحكام بالغة الأهمية كحق كل الشعوب في تقرير المصير ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة ، وعدم جواز اخضاع الشعوب للعبودية والسيطرة والاستغلال الأجنبي ، أو لأى محاولة للنيل من الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لأى بلد . وشدد على ضرورة منح الاستقلال والحرية الكاملة للأقاليم المشمولة بالحماية والتي لا تتمتع بالحكم الذاتي . ويتعين على جميع الدول مراعاة أحكام هذا الاعلان على أساس من المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، واحترام الحقوق السيادية لجميع الشعوب .

ولا بد أن نذكر ، مع الأسف ، أنه بالرغم من النجاحات الكبيرة التي أحرزتها حركات التحرير الوطني في سائر أرجاء العالم ، فإن الاستعمار لم يُستأصل نهائياً بعد . وما زال الحق المقدس في تقرير المصير والاستقلال أملاً لشعوب نحو ٢٠ بلداً واقليماً . وتكمن الأسباب الأساسية لما تبديه القوى الاستعمارية من مقاومة عنيدة للتنفيذ الكامل لهذا الاعلان المتعلق بانتهاء الاستعمار في الطابع الخاص للامبريالية ذاتها وفي مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية .

ومن أكثر مشاكل عصرنا حدة والحاحاً مشكلة تحرير ناميبيا من نير الاستعمار والقهر، ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدعو الى حصول شعب ناميبيا على حقه غير القابل

(السيد سكوفنكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين ، على أساس المحافظة على وحدة البلاد وسلامتها الإقليمية بما في ذلك خليج والفيس والجزر القريبة من الشاطئ ، وإلى الانسحاب الفوري والكامل لقوات الاحتلال والإدارة الاستعمارية التابعة لجنوب أفريقيا من ناميبيا وإلى نقل السلطة بكاملها إلى شعب ناميبيا مثلا في شخص المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي تعترف بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وكذلك حركة بلدان عدم الانحياز بوصفها الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا .

وقد ورد في مذكرة شفوية ، بخصوص مسألة ناميبيا ، مرفوعة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، وموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية إلى الأمين العام للأمم المتحدة :

" ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تشاطر الجمعية العامة تماما فيما أعربت عنه . . . من أن استمرار احتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي والاستعماري لناميبيا ، في تحد للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن يشكل عملا عدوانيا ضد الشعب النامبي وتحديا لسلطة الأمم المتحدة ، التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا إلى حين نيلها الاستقلال . ان المسؤولية عن مصير ناميبيا السياسي تلزم الأمم المتحدة بأن تطع دورا حاسما في تسوية المسألة النامبية التي ينبغي أن تتم بكاملها تحت الرقابة الدائمة والفعالة لمجلس الأمن ."

(A/40/654 ، ص ٢ و ٣) .

وفي الآونة الأخيرة ، قام العنصريون في جنوب أفريقيا مع ما يسمى بالحكومة المؤقتة لناميبيا ، التي أعلن مجلس الأمن ان اقامتها أمر غير قانوني ويعتبر باطلا ولاغيا ، بطرح خطة لاجراء انتخابات يمكن من خلالها تزوير ارادة شعب ناميبيا . وتحاول برهتوريا بالخداع أو بعبارة أخرى عن طريق الباب الخلفي ، تنصيب عملائها في السلطة حتى لا تصل اليها سوابو التي تخوض منذ سنوات طويلة النضال ضد النير الاستعماري .

ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدين وترفض كل المناورات التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا لادامة سيطرته على ناميبيا من خلال اقامة نظام استعماري جديد مستقل استقلالا زائفا يُفرض على شعب ناميبيا .

وتقع المسؤولية بالنسبة لسياسة الماطلة والخداع على عاتق الدوائر الامبريالية التي تتعاون بشكل فعال مع نظام جنوب افريقيا والتي تحاول تسوية المشكلة النامبية من خلف الستار عن طريق المناورات وتجاوز قرارات الأمم المتحدة . كما أن الولايات المتحدة قامت مع بعض حلفائها من أعضاء منظمة معاهدة شمال الأطلسي ومع جنوب افريقيا بنسف كـل الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة وبلدان عدم الانحياز ، ولا سيما دول خط المواجهة من أجل التوصل الى تسوية سلمية وعادلة للصراعات الدائرة في هذه البقعة من بحر التوتسر العالي .

وأثناء مناقشة المسألة النامبية مؤخرا في مجلس الأمن ، منعت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى اعتماد مشروع قرار يقضي بفرض بعض الجزاءات الالزامية على جنوب افريقيا . ان هذين البلدين رغم ادانتهم السياسية التي ينتهجها نظام بريتوريا وتأييدهما انهاة استعمار ناميبيا بمجرد الكلام ، فانهما قد بينا في الواقع تأييدهما الذي لا يحيد للنظام العنصرى لجنوب افريقيا ، وكشفا عن رغبتهم لابقاء هذا النظام في السلطة باعتباره آخر معقل للاستعمار في القارة الافريقية .

ولقد طالبت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية باستمرار ، في مجلس الأمن وأماكن أخرى ، بمنح الاستقلال فورا لناميبيا ، تشبها مع كل قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بوصفها عضوا في مجلس الأمن ، قد صوتت لصالح القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي رفض ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة وغير ذات صلة .

ونحن نعهد تأييدا تاما لطلب البلدان الافريقية وحركة عدم الانحياز وكذلك ناشدة الجمعية العامة لمجلس الأمن من أجل أن تفرض فورا جزاءات الزامية وشاملة على جنوب افريقيا ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ومن الجوانب غير القابلة للتصرف في عملية القضاء على المظاهر المتبقية من الاستعمار تطبيق حق تقرير المصير على شعوب كل الأقاليم المستعمرة الصغيرة ، بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو حجمها أو تعداد سكانها .

وقد ثار قلق عميق بسبب سياسة تجزئة الاقليم الاستراتيجي المشمول بحماية الأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ . وأنا أشير هنا الى اقليم ميكرونيزيا . ان الولايات المتحدة باستكمالها عطية تجزئة ميكرونيزيا وضمها أجزاء منها عن طريق فرض وضع "الكنولت" أو "الارتباط الحر" الاستعماري ، انما تسعى لسلخ ذلك الاقليم عن اشراف الأمم المتحدة وتحوله الى قاعدة انطلاق استراتيجية عسكرية ، تضمن لها السيطرة على مساحات واسعة في المحيط الهادئ . وان الخطط التي يتم بمقتضاها عسكريا اقليم ميكرونيزيا واستخدامه في تجارب القذائف وغيرها من الأسلحة النووية أمر يمثل تهديدا ليس لشعب ميكرونيزيا فحسب بل لكثير من شعوب تلك المنطقة أيضا ، ويتعارض مع الهدف الخاص بإنشاء منطقة خالصة من الأسلحة النووية في الجزء الجنوبي من المحيط الهادئ .

(السيد سكوفنكو، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن تلك الأعمال التي ترتكب انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة واتفاق الوصاية بين مجلس الأمن والولايات المتحدة ، غير شرعية وليست لها أية قوة قانونية . والأمم المتحدة مطالبة باتخاذ كل التدابير الضرورية دون إبطاء لكفالة قيام السلطة القائمة بالادارة بالوفاء بكل التزامها بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتفاق الوصاية ، ومنع المحاولات الرامية الى الإبقاء على ميكرونيزيا تحت الاستعمار الاستعماري وفرض ذلك على العالم كأم واقع . وعلى الأمم المتحدة أن تواصل اضطلاعها بمسئوليتها عن هذا الاقليم ريثما تتاح لشعبه الفرصة لممارسة حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال دون عائق .

ان الأنشطة العسكرية التي تضطلع بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الخاضعة لادارتها ، وبصفة خاصة استعداداتها العسكرية واقامة القواعد العسكرية في غوام ودييغوفارسيا وپورتوريكو وپرمودا وجزر فوكلاند (مالفيناس) تتسم بالخطورة الشديدة . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد مقررات الأمم المتحدة التي تطالب الدول الاستعمارية بأن تضع حدا لتلك الأنشطة في الأقاليم التابعة والأقاليم المشمولة بالوصاية ، وأن تسحب فوراً ، ودون قيد أو شرط قواعد ومناشأتها العسكرية وألا تشرك تلك الاقاليم في أية أعمال عدوانية أو صراعات مع دول أخرى .

وفي المرحلة الراهنة أصبح حصول الدول الفتية ذات السيادة على استقلالها الاقتصادي يكتسي أهمية متزايدة في الكفاح التحرري الوطني ، فمع انهيار النظام الاستعماري العالمي لم تتوقف الدول الاستعمارية عن مواصلة استغلالها الاقتصادي للبلدان المحررة التي كانت في السابق خاضعة لسيطرتها ، بل ان هذا الاستغلال اشتد كثافة في بعض الحالات . ومن ثم بات الكفاح ضد الاستعمار الجديد بكل أشكاله والقضاء على أوجه الظلم وعدم المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، اللذان كانا موضوع مناقشة منذ ما يقرب من ثلاثين سنة في مؤتمر باندونغ ، يكتسيان مرة أخرى أهمية لها مغزاها في الوقت الحالي .

اننا نعهد تأييدا تاما مطالب البلدان النامية بتوسيع نطاق عملية إنهاء الاستعمار

(السيد سكوفنكو، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

لتشمل المجال الاقتصادي ، وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي عادل ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . إلا أن تحقيق المطالب العادلة تعرقه باستمرار الدول الامبريالية التي تنتهج سياسة تقوض التعاون الدولي المنصف ، وتولي ارادتها في العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأمر الذي يؤثر تأثيرا مناوئا على التنمية الاقتصادية للدول غير المنحازة ، بل ويضر بكل بلدان العالم .

وتدين جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أنشطة الاحتكارات الامبريالية والشركات عبر الوطنية التي تدأب على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة والعديد من البلدان النامية المستقلة ، وتواصل تكديس الارباح الهائلة وإعادة هذه الارباح الى بلدانها الأصلية ، معوقة بذلك ممارسة شعوب تلك الاقاليم والبلدان لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير الحقيقي والاستقلال في شتى المجالات بما فيها المجال الاقتصادي .

ونود في هذا الصدد أن نشير الى ما ذكره أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي ، السيد ميخائيل غورباتشوف ، في المؤتمر الصحفي الذي أعقب لقاء القمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، حيث قال :

" ان عالم اليوم يتألف من مجموعة متنوعة من البلدان والشعوب ذات السيادة وكل منها له مصالحه وتطلعاته وسياساته وظروفه وأحلامه الخاصة . والعديد منها شرع لتوه في شق طريقه نحو التنمية المستقلة ، متخذاً خطواته الأولى في ظل ظروف بالغة الصعوبة ، ناجمة عن الاستعمار والتبعية الأجنبية ، ان رغبة كل شعب في ممارسة حقه السيادي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي أمر طبيعي تماما " .

وما فتئت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تطالب بالقضاء على ما تبقى من آثار الاستعمار والعنصرية ، وممارسة كل الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وسنواصل دون كلل دعم جهود المجتمع الدولي الرامية الى القضاء التام والنهائي على الاستعمار والاستعمار الجديد

(السيد سكوفنكو ، جمهورية
 اكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

والعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى . وانطلاقا من هذا الموقف المبدئي يشارك وفد بلادى في تقديم مشروع القرار المتعلق بهذا المند ، والوارد في الوثيقة A/40/L.21

السيد ارد نيشلون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في عام

الذكرى الأربعين لانتصار الائتلاف المناهض لهتطر على الفاشية والنزعة العسكرية ، ولانشاء الأمم المتحدة ، نحتفل أيضا بحدث آخر يكتسي أهمية عظمى لهذه المنظمة ، وهو الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ذلك الاعلان التاريخي كان نقطة تحول تاريخي في الكفاح في سبيل التحرر الوطني والاجتماعي ، وأقام الدليل على ارادة الأمم المتحدة وهزمها على وضع حد سريع وغير مشروط للاستعمار بكل أشكاله ومظاهره .

وما فتئت جهود الأمم المتحدة الرامية الى تنفيذ الاعلان تسهم بشكل كبير فسي كفاح الشعوب المستعمرة من أجل تقرير المصير ، وفي تعبئة العمل الدولي والوطني لدعم حركة التحرر الوطني . ويتبدى هذا في حقيقة أنه أثناء فترة تطبيق الاعلان حصلت أكثر من . ه دولة على حريتها واستقلالها . لقد أصبحت البلدان المستقلة حديثا تشكل الآن ما يقرب من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة .

ان الأمم المتحدة تفعل الكثير لمساعدة الدول الفتية في كفاحها للحصول على استقلالها الاقتصادي وتعزيزه ، واقامة نظام اقتصادى دولي جديد على أساس ديمقراطي وعادل .

ورغم هذا فان بقايا الاستعمار مازالت قائمة ، ومازالت مشكلة القضاء عليها مدرجة على جدول أعمال المجتمع العالمي ، ومازالت العنصرية والاستعمار وسياسة الفصل العنصرى تحرم العديد من الشعوب من حقها في تقرير المصير والمساواة . ان الاجراءات التي تتخذها القوى الاستعمارية والعنصرية ، في تحد لارادة الشعوب والأمم المتحدة ، المعرب عنها بوضوح ، تشكل ههدرا خطيرا للتوتر ، وتزيد من تفاقم الخطر الذى يتهدد السلم والأمن الدوليين .

لقد دأب نظام بريتوريا العنصرى وحماته الامبرياليون على تخريب كل محاولة لنسح الاستقلال للشعب الناميى والحقوق المتساوية للسكان الاصليين في جنوب افريقيا ، كما أنهم يمارسون سياسة ارهاب الدولة ضد البلدان المجاورة .
والواقع أن الدول الامبريالية قامت بضم العديد من الاقاليم التابعة وحولتها الى قواعد عسكرية واستراتيجية .
وفي ظل هذه الخلفية يرى وفد منغوليا من الأهمية بكان تكثيف جهود الأمم المتحدة بغية استئصال شأفة الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى .
وفي هذا الصدد يشني وفد على الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ويهدد التوصيات الواردة في تقريرها .
كما نعرب عن أظنا في أن تعطي هذه الدورة التذكارية للجمعية العامة دفعة جديدة للجهود الجماعية الموجهة صوب التنفيذ الشامل للاعلان . وستهد بلادى ، منغوليا بكل نشاط الجهود الرامية الى بلوغ تلك الغاية .

السيد راماند رياسوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تتوافق
الدورة الحالية للجمعية العامة مع الذكرى الأربعين لأنشاء الأمم المتحدة والذكرى
الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومن ثم
تكتسي مناقشاتنا أهمية تاريخية في هذا الاجتماع الذى نأمل أن يضيف قوة دفع جديدة
على نضالنا ضد الاستعمار .

ولم يحدث أن أثرت ظاهرة أخرى على التاريخ أثرا حاسما وسلبيا خلال القرن
الماضي كما أثرت عليه ظاهرة الاستعمار . وفي نفس الوقت لم تشهد العقود الأخيرة من
هذا القرن ، عوامل كان لها أثرها في التحولات الثورية في النظام العالمي بقدر ما كان
لعملية انهاء الاستعمار .

وقد أدى ظهور القوميات الجديدة في المستعمرات السابقة وانضمامها الى
المجتمع الدولي بوصفها دولا ذات سيادة واعضاء على قدم المساواة الى تغيير الخريطة
السياسية للعالم وكان لذلك أثره العميق على السياسات الدولية والاقتصاد العالمي
ولاشك في أن النتائج الجوهرية التي نجمت عن عملية انهاء الاستعمار ترجع الى الرغبة
العارمة في الحرية المتأصلة لدى الانسان وتصميمه على ممارسة ارادته بكل ما لديه من
وسائل .

وترجع هذه النتائج أيضا بدرجة كبيرة الى الجهود التي بذلتها حركة عدم
الانحياز التي دافعت منذ نشأتها عن قضية الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية
ومنذ اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٦٠ قرارها ١٥١٤ (د-١٥) الذى تضمن اعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بذلت الأمم المتحدة جهودا كبيرة حتى
يبقى انهاء الاستعمار في مقدمة اهتمامات المجتمع الدولي . ويحق للمنظمة أن تفخر
بالانجازات التي تحققت في هذا المجال في كل انحاء العالم .

فقد نال الاستقلال نحو خمسين اقليما من الاقاليم التي كانت مستعمرة ، ويتجاوز
عدد سكانها ١٥٠ مليون نسمة ، وأصبح معظمها أعضاء في الأمم المتحدة ، مما أسبغ قوة
اضافية على أهدافها ومبادئها وجعلها جزءا من نظام العلاقات الدولية .

وينبغي الإشارة على وجه خاص بجهود اللجنة الخاصة التي بذلت جهودا دائبة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية لتحمي حقوق الشعوب غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وللتعجيل بعملية تحقيق الحكم الذاتي والاستقلال للشعوب التابعة .

وإذا كنا قد أطلنا نوعا ما في الحديث عن نجاح عملية إنهاء الاستعمار فلأنها مجال نشعر ازاءه النتائج التي تحققت فيه بارتياح خاص عن حق . لكن ذلك لا يعني أن المهمة قد انتهت وأنا نستطيع أن نكفي بما انجزناه . فعلى الرغم من النجاح الملحوظ للمنظمة في عملية إنهاء الاستعمار ، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة التي طرأت على مجتمع الدول المستقلة ، وعلى الرغم من أن الأشكال التقليدية للاستعمار أصبحت من مخلفات الماضي ، فما زالت هناك قوى تحاول وقف عملية التقدم التي لا رجعة فيها . وقد بينت التقارير الأخيرة للجنة الخاصة أن هناك قرابة ٢٠ أقليما ما زالت غير متمتعة بالحكم الذاتي . والعقبة الرئيسية التي تحول دون تطبيق الاعلان على تلك الاقاليم هي عدم توافر الارادة السياسية من جانب السلطة القائمة بالادارة لمنح الاستقلال الناجز وغير المشروط لتلك البلدان ، وهو ما نص عليه الاعلان .

ولم تلتزم السلطات القائمة بالادارة بمبادئ الميثاق وأغراض الاعلان في جميع الحالات . ورفض بعضها تنفيذ تعهداته المحددة في المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق . وأصبحت الاقاليم غير المستقلة عناصر في المنافسات الاستراتيجية ، وفي النزاع على مناطق النفوذ بين الدول الكبرى . وأصبحت بعض أنشطة المصالح الاجنبية والأنشطة العسكرية للسلطات القائمة بالادارة وانشاء القواعد العسكرية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من العقبات التي تحول دون تطبيق الاعلان وتعمل على ادامة سياسات الهيمنة والتوسع .

والملاحظ أن المشاكل الدولية الأساسية هي في معظمها نتائج مباشرة أو غير مباشرة للاستعمار كما يظهر في الموقف في الجنوب الافريقي وخاصة في ناميبيا ، والخلاف المتعلق بالصحراء الغربية ، والموقف الذي يدعو الى القلق في آسيا وفي المحيط الهادئ

وفي المحيط الهندي وفي الكاريبي وفي الشرق الاوسط . فكلها تدل بوضوح على الرغبة في تجاهل سير التاريخ .

وفي ناميبيا تبذل محاولة لفرض شكل غير ملائم من الاستقلال على شعب ناميبيا من شأنه ادامة السيطرة السياسية وتعزيز المواقع الاستراتيجية وفرض توجيه ايد يولوجي معين على المنطقة . وبذلك تقحم عناصر د خيلة على عملية انها الاستعمار ، ويحدث تدخل في الشؤون الداخلية لدول خط المواجهة التي يعمل البعض على زعزعة استقرارها . وقد سبق أن اتاحت لنا الفرصة أثناء البيان الذي أدلينا به في هذه الجمعية العامة لتأكيد موقف جمهورية مدغشقر الديمقراطية حول هذا الموضوع ، وأبرزنا الحاجة العاسة الى تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وفرض الجزاءات الالزامية على جنوب افريقيا .

أما فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فقد أنشأت منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة بالفعل آلية لضمان التمتع الفعلي لشعب الصحراء بحقوقه السيادية المشروعة ان مشكلة الصحراء انما تنبع - في الحقيقة - من الصعوبة التي تبديها مملكة المغرب في مواجهة الحقائق .

ان بحث اللجنة الخاصة للحالة في شتى الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكنت من التعريف ببعض المسائل التي تعني بصورة خاصة مختلف الاقاليم ، وكذلك الاجراءات التي يجب أن تتخذها البلدان الافريقية لتشجيع التنفيذ السريع للاعلان ولا سيما فيما يتعلق بتلك الاقاليم .

ولئن كنا نعتزف بأنه ما من صيغة واحدة يمكن أن تنطبق بصورة تلقائية على كل الاقاليم فانه لا بد من أن يقرر شعب كل منها طبيعة وضعه في المستقبل ، ونوع البرنامج الذي يرغب في اتباعه من أجل تحقيق ذلك الوضع . وأهم ما في هذا الأمر هو ضرورة أن يعرب السكان المعنيون عن رغبتهم بحرية وبطريقة غير مقيدة ، وأن تحترم هذه الرغبة . ان تجارب ودروس الماضي يجب أن تشجع الدول القائمة بالادارة على أن تقبل حقيقة أن تطلعات الشعوب لا يمكن أن تخنق مطلقا ، وانه لا يمكن لأحد أن يصبح ضد تيار التاريخ . ومن الأهمية بمكان لتلك البلدان المسؤولة حاليا عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، أن تنظر نظرة سليمة الى المستقبل ، وأن توافق على أن تبدأ دون مزيد من التأخير في عملية سلمية لانها استعمار الاقاليم التي هي مسؤولة عنها .

ان دور وولاية منظمنا ، ولا سيما اللجنة الخاصة ، قد حددا بجلاء في تقرير اللجنة الخاصة ، وبالذات فيما يتعلق بأعمالها في المستقبل ، ونحن نوافق على ذلك تماما . ان حكومة وشعب جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، قد أيدا دوما وبصورة ثابتة قضية تصفية الاستعمار . وهذا التزام نابع من ايماننا الأساسي بحرية الانسان وكرامته وكذلك من خبرتنا الشخصية بنير الاستعمار .

وختاما ، نود أن نشيد باللجنة الخاصة ، ولا سيما برئيسها السفير كوروما لجهودهما الرامية الى الاسراع بعملية تصفية الاستعمار . ومرة أخرى ، يعرب وفد بلادى عن تأييده للجنة ولتوصياتها .

السيد غارفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الجمعية العامة مطالبة اليوم وفي عشية الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لذلك اليوم المشهود من أيام كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٦٠ ، الذي اعتمد فيه المجتمع الدولي - بناءً على مبادرة الاتحاد السوفياتي - الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بأن تبحث تنفيذ تلك الوثيقة . وكما قال السفير كوروما رئيس لجنة الـ ٢٤ ان التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي - بل والتي يتعين عليه اتخاذها - للقضاء نهائيا وعلى وجه السرعة على جميع أشكال الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصرى ، انما تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا النقاش .

واسمحوا لي أن أعرب عن تقدير الوفد البلغارى لجهود لجنة الـ ٢٤ التي لا تكل والتي تسهم - بوصفها إحدى الهيئات الرئيسية للجمعية العامة - اسهاما قيما في ازالة بقايا الاستعمار ، وفي تنفيذ المبادئ المجسدة في ميثاق منظمتنا وفي الاعلان . واذ نتكلم عن هذه اللجنة المرموقة فاننا نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لرئيسها على اسهامه في النضال من أجل القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره .

وإذا ما ألقينا نظرة متعمنة حقا على مختلف اجزاء العالم اليوم ، لأمكننا أن نلاحظ بأسى انه لا تزال هناك أقاليم مستعمرة . وهذه مفارقة تاريخية . فعلى الرغم من الجهود الدؤوبة للمجتمع الدولي ، لا تزال ناميبيا وشعبها البطل يعانيان من نير القهر الاستعماري الذي تمارسه جنوب افريقيا . ولا يزال نظام بريتوريا المتعنت - متشجعا بما يليقه من مساعدة ودعم لهما وزنهما من حليفه الاستراتيجي - يرفض الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ، وسحب قواته المحتلة وادارته من ناميبيا فالآن توجد مناورات حديثة ومبادرات جديدة في اطار سياسة الارتباط البناء الشهيرة ، لا هدف لها سوى التهرب من مقررات الأمم المتحدة ومرافقتها ، واستبعاد تلك المنظمة العالمية من اتخاذ القرار الخاص بهذه المشكلة الاستعمارية ، التي تفرض خطرا متزايدا على السلم والأمن الدوليين . ان المصالح الجغرافية الاستراتيجية الحيوية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من مصالح الدول الاستعمارية هي من بين الاسباب الرئيسية لاستمرار وجود الاقاليم

المستعمرة . ولن يدخر أى جهد أو مورد من أجل الإبقاء على السيطرة على المناطق التي توجد بها اقاليم مستعمرة مثل الجنوب الافريقي ، ومنطقة الكاريبي والمحيطات الهادئ والهندي والاطلسي . فالامبريالية ما انفكت تبذل منذ بعض الوقت جهودا مضنية - تحت ستار المساعدة الانسانية- لعكس اتجاه التاريخ ، ولوقف التقدم والتنمية السيادة للبلدان التي شرعت في السير على طريق عدم الانحياز والتنمية المستقلة ، بعد تحريرها من الاستعمار ومثل هذه الأعمال ليست الا انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة . ولقراراتها ومقرراتها العديدة .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية تطالب بوقف الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وبمنح الاستقلال الحقيقي السريع لناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما تدين جمهورية بلغاريا الشعبية بل وترفض محاولات سلطات بريتوريا الرامية الى توجيه حل مشكلة ناميبيا بحيث يوافق الخطوط الاستعمارية الجديدة عن طريق التسوية الداخلية وخلق نظام عميل . ومن واجب الأمم المتحدة أن تضع حدا لعاورات جنوب افريقيا والقوى الاستعمارية الرامية الى عرقلة تحقيق ناميبيا لاستقلالها الحقيقي . فالتسوية الناميبية الشاملة يجب أن توضع تحت الرقابة الدائمة والفعالة للأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن بطبيعة الحال .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية تدين بشدة سياسة الفصل العنصرى اللاانسانية التي يمارسها نظام جنوب افريقيا العنصرى ضد غالبية سكان ذلك البلد . كما تنضم جمهورية بلغاريا الشعبية الى الغالبية الساحقة للدول الأعضاء التي تؤمن ايمانا راسخا بأن سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام بريتوريا ما هي الا جريمة ضد الانسانية وانها تتنافى تماما وميثاق الأمم المتحدة ، ومن ثم تشكل خرقا للسلم والأمن الدوليين .

وترى جمهورية بلغاريا الشعبية انه ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل تقييد جميع الدول تماما بالخطر المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) على توريد الأسلحة والمعدات ذات الصلة بصنع المركبات العسكرية الى جنوب افريقيا وعلى منحها تراخيص صنع هذه المركبات وعلى أى تعاون مع النظام العنصرى في صنع واستحداث الأسلحة النووية .

وتلجيد بلادى نداء البلدان الافريقية وغيرها من بلدان عدم الانحياز والدعوة الموجهة من الجمعية العامة كي يعتمد مجلس الأمن عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك فرض حظر على توريد النفط والمنتجات النفطية الى نظام بريتوريا العنصرى .

وتتمثل احدى العقبات الرئيسية التي تعوق عملية انهاء الاستعمار في الابقاء على القواعد والترتيبات العسكرية للدول الاستعمارية في الاقاليم المستعمرة . وبالرغم من نداءات المجتمع الدولي المتكررة - وآخرها القرار ٩١ / ٣٩ المعتمد بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوتين وامتناع ستة أعضاء عن التصويت ما زالت القواعد قائمة . فالجمعية العامة ، في الفقرة ١٠ من ذلك القرار :

" تطلب الى الدول الاستعمارية أن تسحب فوراً ، ودون قيد أو شرط قواعد و منشآت العسكرية من الأقاليم المستعمرة وأن تمتنع عن اقامة قواعد أو منشآت عسكرية جديدة وألا تشرك تلك الأقاليم في أية أعمال عدوانية أو تدخل ضد دول أخرى "

ويتضح من تقرير لجنة ال ٢٤ لهذا العام أن الدول الاستعمارية لم تستجب لذلك النداء . بل على النقيض تماما ثمة عدد من الخطوات ينحو حاليا لفرض حلول على بعض الأقاليم المستعمرة بزعم الفاعل وضعها الاستعماري ولكن لتأمين استمرار وجود تلك القواعد والمنشآت العسكرية في هذه الأقاليم وبخاصة على أهبة الاستعداد .

وتتعارض تلك الأعمال مع القرارين ٩١ / ٣٩ و ١١٨ / ٣٥ المتضمنين خطة العمل الخاصة بتنفيذ الاعلان تنفيذاً تاماً بل انها تنتهك أيضا ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما المادة ٧٣ .

ولا يمكن للعبارات الرنانة اضافة النوايا الحقيقية لدى المسؤولين عن استمرار وجود الأقاليم المستعمرة . ويجدر بنا أن نسترعي انتباه الأمم المتحدة الى الخطط الرامية الى وزع أسلحة نووية في بعض الأقاليم المستعمرة بذريعة حماية المصالح الحيوية للإمبريالية . ويشكل تعاظم القوة العسكرية العدوانية والقدرة النووية لجنوب افريقيا بغضـل ما تحصل عليه من مساعدة حاسمة من بعض الدول الغربية خطرا شديدا على السلم والأمن الدوليين . وتمثل القواعد والمنشآت العسكرية في غوام وبورتوريكو وميكرونيزيا تهديدا آخر للأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي . فما الذي ينبغي للمجتمع الدولي عمله لتنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتصلة بانهاء الاستعمار ؟ يرى الوفد البلغاري أن أية محاولة للتسوية في تنفيذ مقررات الأمم المتحدة الرامية الى ازالة آخر بقايا الاستعمار ينبغي أن تقابل باجراءات ايجابية من جانب كل هيئات الأمم المتحدة . فمثل هذا النهج من شأنه ، بلا شك أن يجعل بعطية انهاء الاستعمار .

وما زال عدد لا بأس به من الأقاليم المستعمرة مدرجا على قائمة لجنة ال ٢٤ ضمن الأقاليم المحرومة ، بشكل أو بآخر ، من ممارسة حقها في الاستقلال وتقرير المصير . ويتعين على الدول الاستعمارية بأن توضح للأمم المتحدة الموعد الذي تعتزم فيه منح ذلك الحق للشعوب المستعمرة .

وأود في ختام بياني ، أن أؤكد للجمعية العامة أن جمهورية بلغاريا الشعبية ، بوصفها عضوا قديما في لجنة ال ٢٤ ، ستواصل الاسهام في التنفيذ السريع وغير المشروط لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الوقت نفسه سيواصل بلدى ، انطلاقا من سياسته الخارجية الثابتة والقائمة على المبدأ ، تقديم دعمه المطلق للبلدان والشعوب المستعمرة وحركات التحرر الوطني في كفاحها المشروع في سبيل الاستقلال وكذلك للدول المحررة حديثا في تدعيمها للتنمية الاقتصادية بالوسائل السياسية فسي مواجهة تحرشات الامبريالية ومحاولات وقف مسيرة التاريخ .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستهل ميثاق الأمم المتحدة مادته الاولى بمبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحققها في تقرير الحـصير . فهو حق طبيعي وغير قابل للتصرف . وحق تقرير الحـصير يتصور في الواقع حقوق الشعوب وإعمال ذلك الحق واحترامه شرطان ضروريان للقضاء على الصراعات وصون السلم والحرية ، ولذا فانه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية اعتبرت تصفية الاستعمار مهمة رئيسية ينبغي للأمم المتحدة أن تركز نفسها لها وتنابر في النهوض بها بكل ما أوتيت من عزم واصرار .

ولم يكن هناك من سبيل آخر ، لأن الأمم المتحدة وهي المنظمة العالمية الطابع كان يتعين عليها أن ترقى الى مستوى السعي الحثيث صوب السلم العالمي وقد تعرضت بقلوبها ذات منذ انشائها ، لتحديات تتمثل في اصرار الشعوب على الكفاح لاستعادة حـقها في الاستقلال وتقرير الحـصير ، ومن ثم ، فبمجرد انتهاء الحرب في أوروبا تحول العديد من ساحات النضال الى جبهات لمكافحة الاستعمار الذي أصبح من وجهة نظر الشعوب المقهورة نظاما بائدا عفا عليه الزمن .

ثم بات لزاما على شعوب افريقيا التي أسهمت بشكل فعال في الاطاحة بالفاشية والنازية ، أن تواصل سعيها الى الحرية في خطى دؤوبة لا رجعة فيها صوب نيل استقلالها خطى كانت تقابل في معظم الأحوال ان لم يكن في كل الأحوال ، بقمع مستمر يشكل اليوم أول انكار لما اعتبر من قبل انجازا في عملية صون السلم والأمن الدوليين التي لا غنى عنها . وبالرغم من ذلك شهدنا على مدى خمسة عشر عاما وحتى اعتماد القرار ١٥١٤ (د-١٥) حروبا استعمارية تشن على شعوب العالم الثالث ، وتزداد ضراوة في مناخ دولي من الحرب الباردة . فالصراعات الدائرة في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا والتي لازمتنا منذ انشائها الأمم المتحدة مازالت قائمة ؛ مازالت قائمة في مناخ من الانفراج الدولي وما يعتره من تقلبات . ومن ثم فانه فيما يتعلق بالسلم العالمي تعد الصراعات الاقليمية المزمنة أمرا لا يمكن احتماله ، شأنها في ذلك شأن أى صراع رئيسي نظرا لما تفرضه من تضحيات على الشعوب التي تعاني من أوزارها .

وهكذا انقضى خمسة عشر عاما من الكفاح ضد الاستعمار كي يتصدى مجتمع الأمم بجدية للحالة غير المحتلة في البلدان المستعمرة ، وكان لنضال الشعوب المقهورة فضل كبير في اعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي يعد تكلمة قيمة لميثاق الأمم المتحدة ، ذلك أن منظمتنا باعتمادها القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ دعت سلطتها ، وحددت دورها بشكل أفضل وأوضحت ما ينبغي لها أن تتخذه من اجراءات لانهاء الاستعمار في جميع أنحاء العالم .

وعلاوة على ذلك ، نظرا لأن الاعلان نابع من مبادئ الميثاق ذاتها ولأنه استلهم من الزخم الذي ولدته مطالب الشعوب ، كان اعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) بداية لعطية تقنين لحق الشعوب في تقرير مصيرها .

وفي البداية أصبحت الأمم المتحدة معبرا عن التوق الشديد الى الحرية لـدى كافة الشعوب غير المستقلة باعلانها عن ضرورة أن تحرر نفسها وتحصل على الاستقلال . وهنا يكفي أن نذكر بمنطوق الفقرة الاولى من القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الذي أعلنت الجمعية العامة بموجبه :

" ان اخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل انكارا لحقوق الانسان الأساسية ، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين " .

وبعد ذلك اعترفت الأمم المتحدة بأن الشعوب المستعمرة التي أنكرت استقلالها الدول المسيطرة عن طريق استخدام القوة ، لها الحق في الحصول على استقلالها باستخدام القوة ، وفي الوقت ذاته اعترفت بأن على الدول الأخرى واجب مساعدة تلك الشعوب . وأخيرا ، أعلنت الأمم المتحدة المبدأ الذي أقره القرار ١٥١٤ (د - ١٥) باعتباره واحدا من القواعد الأساسية للسلوك في العلاقات الدولية . ومن ثم أدرج حق تقرير المصير في قائمة أمثلة القوانين القطعية التي قدمتها لجنة القانون الدولي في تقريرها السنوي مؤتمر فيينا حول قانون المعاهدات ، وفي التعقيب على مشاريع المواد المتعلقة بالمسؤولية الدولية أوضحت أن الحفاظ على السيطرة الاستعمارية عن طريق القوة يعتبر " جريمة دولية " . وقد تجاوزت الأمم المتحدة مجرد القيام بتحديد المبادئ والتزمت بالعمل من أجل القضاء النهائي على الاستعمار .

وهذه فرصة ملائمة كي نشيد اشادة خاصة بالنشاط الهام للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومنذ تأسيسها ، كان لتلك الهيئة تأثير على أعلى مستوى لدى المجتمع الدولي بشأن النضال الذي تخوضه الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية وتطلعاتها للحرية والاستقلال . ان اسهام لجنة الـ ٢٤ الخاصة قد ترك أثره على المهمة التاريخية للأمم المتحدة في ازالة الاستعمار وتحرير شعوب العالم .

ولكن عندما نرصد الحصيلة ، فاذا كان للأمم المتحدة أن تهنيئ نفسها بالتوسع في عضويتها من خلال نضال التحرر الوطني وتنفيذ المبادئ الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) فان الاستعمار لسوء الحظ ، لا يزال حقيقة واقعة . وفي الوقت الذي دعيت فيه الشعوب الحرة للاحتفال هذا العام بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة الذي يوافق الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يتعين على شعوب أخرى في أماكن عديدة من العالم أن تستمر في تقديم التضحيات الجسيمة من أجل استعادة حقوقها . ويصدق هذا على شعب ناميبيا الذي لا يزال يناضل للتحرر من سيطرة نظام جنوب افريقيا العنصرى الذى يعطل للابقاء على احتلاله غير المشروع لذلك الاقليم بالرغم من الادانة الجماعية للجمعية العامة ومجلس الأمن .

وفي مواجهة النداءات المستمرة للمجتمع الدولي من أجل تحقيق الاستقلال العقيقي والسريع لناميبيا يلجأ نظام بريتوريا بصورة مستمرة الى مناورة التسوية التي تستهدف استمرار سيطرته على ذلك الاقليم ، الذى تحول الى قاعدة للقيام بالعدوان المتكرر ضد السيادة والسلامة الاقليمية للدول المستقلة في المنطقة .

ويصدق الأمر ذاته فيما يخص الشعب الفلسطيني المضطهد الذى لا يزال يكافح ضد الكيان الصهيوني من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة ، وخاصة حقه في اقامة وطن قومي على أرض أجداده .

وأخيرا ، يصدق ذلك أيضا على حالة شعب الصحراء الغربية الذى عقد العزم على مواصلة حرب التحرر الوطني من أجل الحصول على حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال ، الذى يتضمن بالضرورة تنفيذ توافق الآراء الدولي الذى انعقد بشأن خطة السلام التسيي وضعتها منظمة الوحدة الافريقية واعتمدها الأمم المتحدة . وتضفي تلك الحالات قدرا من القتامة على النجاحات البارزة المحرزة في عطية انهاء الاستعمار ، وتقل أيضا من نطاق العمل الذى قامت به الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام . وكما ذكر جواهر لال نهرو أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز .

" نظرا لأن السلم والحرية لا يتجزآن ، فان انكار الحرية في أى مكان يعرض بالضرورة الحرية للخطر في كل مكان ويسبب . . . الصراع وعدم الاستقرار " .
وفي بداية هذا العام ، في الجلسة الافتتاحية للجنة ال ٢٤ الخاصة ، قال الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته :

" يمكن للأمم المتحدة أن تفخر بحقيقة أنها جعلت المجتمع الدولي واعيا بالطبيعة الحتمية لعطية انها الاستعمار ، وأنها عبأت التأييد السياسي والأخلاقي من أجل الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الجهود التي تبذلها من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير والاعتماد على الذات " .

وفي الوقت الذي تدرس فيه هذه الجمعية العامة مرة أخرى تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، نتعشم أن تضاعف منظماتنا جهودها من أجل القضاء النهائي على الاستعمار وأن تحقق أحد الأهداف الرئيسية التي حددها لها الميثاق .
والجزائر من جانبها ، لم تنس أن نضالها من أجل الحرية قد حظي هنا فسي الأمم المتحدة بواحد من أكثر مظاهر التأييد تشجيعا ، وهنا أيضا ازداد الاعتراف بشهدها شعبها وعدالة نضاله . .

ومن ثم فما أبقى بالجزائر من أن تشيد هنا - كشهادة على اخلاصها - من يقدمون تضحيات عظيمة في كل مكان من أجل حريتهم .

وما أبقى بالجزائر بالمثل من أن تجدد هنا - كعلامة على الاخلاص لماضيها - تأييدها الراسخ لمن يواصلون النضال من أجل استعادة حقوقهم الثابتة في الحرية والكرامة .

السيد نزالا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : احتفلت الجمعية

العامة في الشهر الماضي بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . كما عقدت اجتماعا خاصا للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي أصبح ساريا باعتماد الجمعية العامة للقرار ١٥١٤ (٥ - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ .

وخلال الاحتفال والاجتماع الخاص أشرت الى الترحيب الذي لقيه وبحق انجازات الأمم المتحدة وخاصة في مجال انهاء الاستعمار . من بامكانه أن ينكر أن أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في هذه المنظمة مدينون باستقلالهم لذلك الاعلان وللجهود التي بذلتها الأمم المتحدة عبر السنين لضمان تنفيذ الأهداف التي تتضمنها ؟ ومن يمكنه حقا ألا يعترف بأن الأمم المتحدة اقتربت اليوم من تحقيق طابع العالمية بفضل عملها الدؤوب الجدي بالثناء ؟

وبينما هناك ما يبعث على الابتهاج ، فيؤسفني القول بأن البهجة يشوبها قدر من الحزن والاحباط الكبير . وأذكر ذلك لأنه رغم اعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة منذ ربع قرن لا تزال هناك بلدان خاضعة للسيطرة الاستعمارية حتى اليوم . ولا حاجة للمرء أن يفكر كثيرا لكي يجد الحالة التي لا يزال فيها الحكم الاستعماري باديا . فمسألة ناميبيا حالة واضحة .

ليس في نيتي أن أقدم عرضا مفصلا لتاريخ مسألة ناميبيا . ويكفي ان الجمعية العامة قد قررت منذ قرابة ٢٠ عاما مضت ، في ١٩٦٦ على وجه الدقة ، باعتمادها القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ، انهاء انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا . وقد وضع هذا القرار ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة وعين مجلس الأمم المتحدة لناميبيا كسلطة قائمة بالادارة . فير أن جنوب افريقيا ، كما نعرف جميعا ، تحدت هذا القرار وواصلت احتلالها فير المشروع لناميبيا ضد ارادة الشعب الناميبي بل والمجتمع الدولي بأسره سواء بسواء .

وعلى مر السنوات ، اعتمدت قرارات أخرى تستهدف رفع قبضة جنوب افريقيا القوية عن ناميبيا ، ولكن جنوب افريقيا لم تدعن لأى منها . وهكذا استمر انكار حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال . وعلاوة على ذلك ، أخضع هذا الشعب لمهانة نظام الفصل العنصرى البغيض ، الذى جرئت جنوب افريقيا على تطبيقه في ناميبيا . كما استمر نهب موارد ناميبيا بلا هوادة .

وقد جلب اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) شعاعا من الأمل في أن قضية انهاء الاستعمار سيتم دفعها الى الامام فيما يتعلق بنااميبيا على الأقل . فيران ذلك لم يتحقق ، ولم يصبح الآن ، بعد مضي سبع سنوات ، انهاء الاستعمار في ناميبيا واستقلالها المترتب عليه أقرب منالا . فقد كانت جنوب افريقيا كعادتها متعنتة بشأن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعند كل منعطف وضعت السلطات العنصرية العقبات لعرقلة تنفيذه ، وليس أهونها تلك المسألة المقحمة والدخيلة ألا وهي " ربط " استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

وأسباب جرأة جنوب افريقيا على هذا التجاهر المتعجرف لقرارات المجتمع الدولي بشأن انهاء استعمار ناميبيا واستقلالها واضحة تماما . فما الذى يمكن ان نتوقعه عندما يجرى الحديث عن " الارتباط البناء " ؟ وما الذى يمكن أن نتوقعه في الواقع اذا كانت مواقف وأعمال بعض الدول الاعضاء ذات النفوذ في الامم المتحدة تنطوى على تقديم دعم ضمني الى جنوب افريقيا ؟ ومنذ أسبوعين أصبح هذا الدعم الضمني واضحا مرة أخرى . فقد تم استخدام ، أو بالاحرى اساءة استخدام ، حق

النقض لمنع مجلس الأمن من اتخاذ تدابير ضد جنوب افريقيا كان من شأنها أن تجعل سلطات بريتوريا تأخذ المجتمع الدولي مأخذ الجد فيما يتعلق باستقلال ناميبيا . ان استقلال ناميبيا ، شأنه شأن استقلال بلدان أخرى قبلها ، آت لا محالة . فهو في الواقع أمر طال انتظاره . ويجب ألا تتأخر ممارسة الشعب النامبي لحقه في تقرير المصير أكثر من ذلك . ويمكن الحل في التنفيذ الفوري للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويود وفدي في هذا الصدد ، أن يحث البلدان التي يمكنها أن تضغط على جنوب افريقيا بأن تمارس هذا الضغط ، بما في ذلك فرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بهدف تحقيق استقلال ناميبيا .

ومن الصعب الحديث عن مسألة ناميبيا دون الإشارة الى الحالة في جنوب افريقيا ، حيث لا تزال أبسط الحقوق الانسانية تنكر على الأغلبية السوداء بما في ذلك الحق في المشاركة في ادارة شؤونهم وبلادهم . وكل ذلك بسبب سياسة الفصل العنصرى المدانة دؤليا التي يمارسها نظام بريتوريا . وقد أوضحت الأحداث الأخيرة أن الفصل العنصرى لا يمكن ببساطة أن يوجد في عصرنا . ونحن نأمل ونرجو أن تستجيب حكومة الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ومساندوها لنداء المجتمع الدولي في هذا الصدد . لقد تكلمت بقدر من الاسهاب عن مسألة ناميبيا لانها بالنسبة لنا في زامبيا قضية قريبة من قلوبنا . فإمر أن ذلك لا يقلل من الأهمية التي نعلقها على الحالات الأخرى للحكم الاستعماري حيثما وجدت . ونحن نرى ان عملية إنهاء الاستعمار لن تستكمل الا عندما تكون كل شعوب العالم حرة في ممارسة حقها في تقرير المصير . اننا لا نزال على رأينا في أن أى اقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي يجب أن ينال الاستقلال ، بصرف النظر عن حجمه وعدد سكانه وحالته الاقتصادية .

ونحن نأمل ألا تقف الدول القائمة بادارة الاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، في طريق تطلعات شعوب تلك الأقاليم الى الحرية والاستقلال لأى سبب سواء كان استراتيجيا أو عسكريا أو اقتصاديا . ونحن نعتقد ان من مسؤولية الدول القائمة بالادارة ان تؤمن حصول الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الاستقلال بصورة

وأود أن أنهي كلمتي الموجزة بالاشادة باللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار بقيادة السفير عبد القادر كورونا من سيراليون للعمل الجدير بالثناء الذى اضطلع به ولا يزال في سبيل تعزيز أهداف اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وان وفدى لمقتنع بأن الجهود المتواصلة للجنة الـ ٢٤ الخاصة ستحقق يوماً أهداف اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على الوجه الأكل لصالح جميع شعوب العالم .

السيدة آرلاند (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني

أن اتحدث باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة ، ايسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدى السويد . اننا نحتفل هذا العام بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة وكذلك بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان عملية انهاء الاستعمار التي جرت طوال السنوات الأربعين الماضية من أهم تطورات تاريخ منظمنا . وقد جعل ظهور قرابة ١٠٠ دولة جديدة ذات سيادة ومستقلة الأمم المتحدة منظمة عالمية حقا ، وكان ذلك انجازا حاسما للجهود الرامية الى تحقيق مقاصد الميثاق ، وخاصة تعزيز المساواة بين البشر وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادى . ان انتقال المستعمرات السابقة بصورة سلمية نسبيا الى الاستقلال ، بالرغم من أنه كان عملية بالغة البطء ومضنية ، هو اليوم حقيقة تعتبر بصفة عامة أحد المنجزات الباقية للأمم المتحدة . وقد تحققت هذه النتائج في المقام الأول بفضل جهود الشعوب المستعمرة نفسها ، في اطار من التعاون السلمي والبناء مع الدول القائمة بالادارة في كثير من الأحيان . وقد اضطلعت لجنة الـ ٢٤ الخاصة بلا شك بدور بارز بوصفها عاملا من عوامل التغيير . وناشدت اللجنة ، عن طريق الجمعية العامة ، الدول الأعضاء بمساندة عملية انهاء الاستعمار وصالحت الأطراف المتصارعة وحثت المستنكفين وشجعت المضطهدين .

وفي حين ان مبدأ انهاء الاستعمار قد حدد في الميثاق ، فان الدعوة الى العمل العاجل قد دونت في الاعلان .

وفي حين أن مبدأ إنهاء الاستعمار قد حدد في الميثاق ، فإن الدعوة إلى العمل العاجل قد دونت في الاعلان .
وقد قدمت بلدان الشمال الأوروبي لفترة طويلة مساندة ايجابية الى عملية إنهاء الاستعمار . وقد سبق مساندتنا القرار ١٥٤٠ (د - ١٥) في ١٩٦٠ . وقد اشتركنا بطريق التناوب ، في لجنة ال ٢٤ الخاصة منذ انشائها .

وتعلق بلدان الشمال الأوروبي أهمية كبرى على الحق الثابت لجميع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . في تقرير المصير والا استقلال وفقا للبرغبات التي تعرب عنها بحرية . ان الواجب الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة ، ولا سيما لجنة ال ٢٤ الخاصة هو حماية هذه الحقوق بغض النظر عن الاختيارات التي تقرها هذه الشعوب بحرية في المستقبل . وفي اطار منظومة الأمم المتحدة ، دعونا الى اشتراك الوكالات المتخصصة بصورة فعالة في مجالات تخصصها المختلفة لمساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة ، ولا سيما حركاتها التحررية في الجنوب الافريقي .

لقد قدمت بلدان الشمال الأوروبي ، من جانبها ، مساعداتها الانسانية والفنية والتعليمية لهذه الشعوب ، على أساس ثنائي ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وينبغي أن تكون هذه الذكرى أيضا فرصة لنا لكي ننظر في المهام الواجب الاضطلاع بها في المستقبل . فعملية انهاء الاستعمار لم تستكمل تماما حتى الآن . وتشاطر بلدان الشمال الرأى القائل بأن الحجم والموقع الجغرافي ومدى توفر الموارد الطبيعية لا ينبغي استخدامها كحجة لعدم السماح لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف ، كما ينبغي أن تحترم حقوقها في اختيار ترتيباتها الدستورية ونماذجها الاقتصادية الاجتماعية لحل مشاكلها ، لا أن تفرض عليها من الخارج .

والواقع أن العديد من هذه الأقاليم يعاني من بعض الظروف الخاصة المعوقة غير المواثية التي نكرتها لتوى . ومن ثم ، فان هذه الأقاليم تحتاج الى مساندة المجتمع الدولي لمعالجة مشاكلها الخاصة . ونحن ملتزمون بتقديم المساعدات التقنية والتعليمية والاقتصادية لهذه الأقاليم دعما لعملية انهاء الاستعمار .

وما برحت بلدان الشمال الأوروبي تدبر أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية التي تعوق عملية انهاء الاستعمار . وفي نفس الوقت ، نرى أن الأنشطة الاقتصادية الأجنبية قد تكون ذات فائدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم المعنية وسكانها . وفي العديد من الحالات ، نجد على سبيل المثال أن الاستثمارات الأجنبية قد تمثل عنصرا هاما ينهض

بالتنمية الصناعية ، ويوفر العمالة ، ويتوقف ذلك على الشروط الموضوعية لهذه الأنشطة ومدى اشتراك السكان فيها .

وتعرب بلدان الشمال الأوروبي عن أسفها العميق لأنه لا تزال هناك أقاليم لم يسح لشعوبها بعد بممارسة حقها في تقرير المصير . ونحن نأمل في أن يجرى أعمال هذا الحق سريعا وأن تحسم النزاعات المتأصلة التي تتعلق بهذه الأقاليم في معظم الحالات دون أى تأخير لا مبرر له . وفي رأى بلدان الشمال ، تحتاج بعض هذه الأقاليم الى اىلاء اهتمامنا الخاص بها واشتراك الأمم المتحدة مباشرة ، بما في ذلك اشتراك الأمين العام في بعض الحالات .

وترى بلدان الشمال الأوروبي أيضا أن منح الاستقلال لنايبيا هو أهم المسائل المتعلقة بالاستعمار وأكثرها إلحاحا ويتحتم حلها . وتعتبر هذه المسألة المسؤولية المباشرة والوحيدة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة . ونحن نشعر بقلق عميق ازاء مواصلة جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع لنايبيا . ونود أن نؤكد هنا على اقتناعنا الراسخ بأن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكل الأساس الدولي الوحيد المقبول لتحقيق الاستقلال لنايبيا ، وذلك من خلال اجراء انتخابات حرة منصفة تحت اشراف الأمم المتحدة ورقابتها . ونرى أنه لا ينبغي اقام أى مسائل د خيلة على التسوية كشرط مسبق لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) * .

ومرة بعد أخرى يخبو التفاؤل ليحل محله التشاؤم ازاء استقلال نايبيا . ان المسؤولية الأساسية عن هذه العملية تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا التي أحبطت باستمرار الجهود الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومؤخرا ، وافقت حكومة جنوب افريقيا على اقامة ما أسمته بالحكومة المؤقتة في نايبيا في انتهاك صارخ لقرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) .

وتتفق بلدان الشمال مع مجلس الأمن في أن هذا الوضع غير مقبول ولا يمنح أى مركز قانوني لهذه الحكومة المزعومة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارينسكو (رومانيا) .

ان عدوان جنوب افريقيا الأخير ضد الدول المجاورة ، ولا سيما أنغولا ، يدل على عدم رغبتها في التعاون لتنفيذ خطط الأمم المتحدة في ناميبيا . ان بلدان الشمال تدين بقوة هذه المحاولات التي ترمي الى عرقلة خطة الأمم المتحدة .

ويضطلع المجتمع الدولي بمسؤولية خاصة لدعم شعب ناميبيا . وتؤيد بلدان الشمال ممارسة مزيد من الضغط الدولي على جنوب افريقيا ، وتدعو مجلس الأمن الى النظر في اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة دون ابطاء .

ولسنوات عديدة ، قدمت حكومات بلدان الشمال الأوروبي ، في جملة أمور ، دعمها السياسي الفعال ومساعدتها الانسانية لشعب ناميبيا ، من خلال تقديم المساعدات الثنائية الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، واسهاماتها في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا .

وترحب بلدان الشمال الأوروبي بقرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي اعتمد في ١٩ حزيران / يونيه ، والذي يؤكد فيه مجلس الأمن مرة أخرى التزامه بضمان تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتؤيد حكوماتنا تأييدا كاملا مختلف التدابير التي دعا اليها قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) ليتسنى ممارسة مزيد من الضغط على جنوب افريقيا لكي تمتثل لقرارات مجلس الأمن .

وختاما ، أود أن أعرب مرة أخرى عن المساندة الدائمة والنشطة لبلدان الشمال لعملية إنهاء الاستعمار . ونحن نسلم بالمسؤولية الخاصة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تنفيذ اعلان منح استقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ونغتتم هذه الفرصة لنجدد التزامنا بمواصلة تأييد جهود الأمم المتحدة الرامية الى القضاء تماما على الاستعمار ومساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة .

وأخيرا تتعهد بلدان الشمال الأوروبي بمواصلة دعمها المعنوي والمادي للشعوب المستعمرة ، فيما يتعلق بمساعدتها على نيل حقا غير القابل للتصرف في تقرير الحصري والاستقلال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين

يرغبون في ممارسة حق الرد .

وأذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ ، تحدد مدة الكلمة الأولى

التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، ومدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ، ويدلي بها

الممثلون من مقاعدهم .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انني لن أشير

مرة أخرى الى البيان الذي أدلى به ممثل بابوا غينيا الجديدة والذي تضمن مغالطات تدل

على الجهل التام بالحقائق .

وقد أشار وفد نيوزيلندا الى الحالة في كاليدونيا الجديدة في بيانه الذي أدلى

به صباح اليوم . ويود وفد فرنسا أن يذكر بأن كاليدونيا الجديدة ليست مدرجة على قائمة

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ومن ثم ، فهي غير مدرجة على جدول أعمال الجمعية

العامة تحت البند ١٨ ، وينبغي عدم الاشارة اليها في البيانات التي تلقيها الوفود ولا سيما

في المناقشة العامة .

ومن باب المجاملة ، لم يطالب وفد بلدى بمنع المتكلمين من التعبير عن آرائهم . ومع ذلك ، نأمل أن يلتزم أعضاء الجمعية العامة بجدول الأعمال المتفق عليه .
ومن جهته ، يعترف وفد فرنسا باحترام النظام الداخلي والتالي لن نتكلم عن مضمون هذه البيانات . ومن جهة أخرى ، فان وفد بلدى على استعداد لاجراء حوار مفتوح مع أى وفد يرغب في ذلك .

السيد مك ويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان ممثل فرنسا قد شكك في حق وفد بلدى في الاشارة الى كاليديونيا الجديدة في الجمعية العامة هذه وتحت هذا البند .

لدى نقطتان كرد على ما تقدم ذكره . الأولى أننا كنا لنشرع في القاء بياننا لولم نكن واثقين من كلامنا . والواقع أن هناك سوابق عديدة بالنسبة لمثل هذه الاشارات قد وردت في المناقشات . واذنا ما رغب الممثل الدائم لفرنسا ، فاني مستعد بكل سرور أن أقدم له الاشارات والوثائق ومداولات الجمعية العامة ذات الصلة .

ثانيا ، استرعي انتباه ممثل فرنسا الى ما جاء في تعليقاتي هذا الصباح من قدر كبير من التأييد . فنيوزيلندا تود أن تشجع فرنسا على أن تمضي في الخطوط العريضة التي تتبعها في كاليديونيا الجديدة ، وقد كان كلامنا موافقا لذلك .

السيد أنغو (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بابوا غينيا الجديدة أن يحتفظ بحقه في الرد في مرحلة لاحقة . وسوف نتناول بشكل خاص مسألة تتعلق بالموقف الداخلي ، اغتنم ممثل فرنسا هذه المناسبة ليسترعي انتباه هذه الهيئة اليها .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٢٥